التعليم العالي في ماليزيا
من الاستقلال حتى ثمانينيات القرن العشرين

الباحثة / إيمان علي محمد الشيشينى

تاريخ قبول النشر : ٢٢ / ١١ / ٢٠١٦

مقدمة :

يُعد النموذج الماليزي في التنمية نموذجًا ملهمًا لكثير من الدول النامية التي ما زالت تتخبط على طريق التقدم ، فلقد استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية ، يُشار إليها بالبنان، حيث تبنت مجموعة من السياسات التنموية التي أتاحت لها أن تكون البيئة المثالية لأفضل الاستثمارات في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ولقد أنجزت ماليزيا نهضتها في التعليم والسياحة، والتحول نحو التصنيع الكامل ، في محاولة ناجحة لعلاج انحراف البنيان الإنتاجي الذي كان يعتمد على تصدير المواد الأولية والثروات الطبيعية ، فضلاً عن نجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي رافضة الإملاءات الخارجية ، ومستفيدة من تعدد الأجناس العرقية والديانات والثقافات بين ملايوية إسلامية ، وصينية كونفوشوسية ، وبوذية ، وهندية سيخية ، وهندوسية ، وأوروبية مسيحية ، ومتحدية مشكلات ما بعد الاستقلال ، حيث استقلت في ٣١ أغسطس عام ١٩٥٧، وكانت قد ورثت اضطراباتٍ عرقية وفقر مدقع وتشرذم سكانيًا وانهيار في مرافقها التحتية ، نتيجة استعمار أوروبي لعدة قرون ، والذي لم يكتفِ بالسيطرة على موارد البلاد ، بل غير خريطتها الاجتماعية.

والتجربة الماليزية تجربة ناجحة وملهمة، ولذلك فهي جديرة بالدراسة للاستفادة منها، والاسترشاد بما تنطوي عليه من آليات ومحركات النهضة ، المتمثلة في وضع التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي والبحث العلمي بصفة خاصة على رأس الأولويات في الأجندة التنموية، على اعتبار أن مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى هما الأساس فى إعداد الكوادر البشرية المسئولة عن إدارة المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ؛ لتحقيق الاستثمار البشرى الذى استهدفت ماليزيا من ورائه الوصول إلى التنمية الشاملة. حيث آمنت بأن مستقبل العالم في يد الشعوب المتعلمة وبالدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تغيير وجه ماليزيا والنهوض بها تنمويًا .

أولاً : التعليم العالي من الاستقلال حتى سبعينيات القرن العشرين.

- الدوافع واستراتيجيات التطوير:

تركت بريطانيا وكعادتها بصمتها الاستعمارية في ماليزيا [*] خاصة على نظام التعليم، لذا سعت ماليزيا عقب الاستقلال عن الاحتلال البريطاني في ٣١ أغسطس عام ١٩٥٧ ، إلى خلق نظام تعليمي حديث وطني متكامل ، من أجل القضاء على الرواسب التي خلفها الاستعمار البريطاني ، الذي أصبح ضيق الأفق محدود النطاق ومنقسم إلى نظم عنصرية متعددة ، ومختلفة كنظام التعليم الإنجليزي، ونظم التعليم الموجهة لجنس الملايو والصينيين والهنود(١).

هذا ولم يعد دور التعليم العالي يقتصر على تقديم المعرفة ونقلها والبحث والتجديد ، بل بات أحد الركائز الموجهة للنمو الاقتصادي ، وأداة رئيسة في نقل الخبرة الإنسانية المتراكمة والثقافية والعلمية، وازدادت أهمية هذا التعليم في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية ، كعوامل للتنمية ، كما تضاعف أثر التجديد والتقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة(٢).

وجدت الحكومة الماليزية نفسها بحاجة إلى إحداث ثورة اقتصادية هائلة، حيث كان الاقتصاد الماليزي قائمًا على النشاط الزراعي ، وكانت المؤشرات الاقتصادية العالمية تشير إلى ضرورة إحداث طفرة اقتصادية، لتحويل الاقتصاد من الصناعات الأولية إلى اقتصاد قائم على المعرفة[*] knowledge-based Economy باعتباره موردًا لا ينضب تسعى المجتمعات والدول إلى اكتسابه في ظل بناء نظام تعليمي مرن ، يشحذ طاقات كل متعلم وينميها للتأقلم مع الاتجاهات والتغييرات العالمية(٣) ، الأمر الذي جعل القيادات الماليزية تولى التعليم اهتمامًا كبيرًا لتحقيق الطموحات الماليزية التنموية ، ولعل هذا يفسر رفع نسبة ميزانية التعليم إلى ٢٠% من الميزانية المالية للدولة ، وهي نسبة تزيد بكثير عما ينفق على الدفاع"(*)(٤).

على أية حال كرست الدولة . منذ حصولها على الاستقلال . جهودها وسياستها نحو الاهتمام بخلق عمال متسلحين بالمعرفة للاستفادة من إمكانياتهم في بناء الدولة ومشروعاتها

التنموية ، وقد تجلى ذلك فى الطفرة التي حدثت في إنشاء الجامعات والكليات، وزيادة عدد المقيدين بها ، وتنوع البرامج الدراسية المقدمة ، وزيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على تمويل التعليم العالي عبر السنين(٥).

كان تأكيد الحكومة الماليزية في السنوات الأولى لمرحلة ما بعد الاستقلال ، ينصب على ضرورة إضفاء الطابع القومي على التعليم، من أجل الوقوف ضد محاولات تزوير الهوية الماليزية ومعالجة قضايا الوحدة القومية (٦)، فمنذ الاستقلال السياسي للملايو عام ١٩٥٧ تأثر تعليمها وتنظيم جامعتها بشكل كبير بالأيديولوجية البريطانية، والتي أفرزت رجالًا مقلدين ونسخًا بارعة من المستعمرين كل غايتهم تلقين المبادئ الغربية (٧)، وفي مقارنة ذات مغزى لإيريك آشبىEric Ashby ، حيث شبه تصدير الجامعات والأيديولوجية البريطانية بتصدير السيارات "إذا كنا سنصدر جامعاتنا إلى محمياتنا وراء البحار لابد أن تكون بالطبع جامعات بريطانية، تمامًا مثل السيارات التي نصدرها إلى هناك، حيث أنها سيارات بريطانية، ومثل الوضع مع السيارات يكون مع الجامعات، لقد قمنا طواعية بعمل تعديلات طفيفة، كي تناسب المناخ السائد، إلا إننا لم نقترح أي تغيير راديكالي جذري في المخطط، كما أننا لم نعتبر ذلك عملًا تجاريًا، حتى نستفسرعما إذا كانت النماذج الفرنسية أو الأمريكية مناسبة أكثر". غير أن هذه الفرضية وهى غالبا ما تكون بديهة من البديهات جرت عبر تفكير رسمي سبق تقرير اسكويث، والتي قوبلت دون مناقشة من قبل لجنة اسكويث، وحتى وقت حديث ظلت خفية في أساس كل الجامعات بدول الكومنولث الجديدة." (٨) ، وهذا يعد تلخيصًا مهمًا للسياسة البريطانية وأيديولوجياتها في إنشاء مؤسسات التعليم العالي في الملايو.

وعليه فإن أثر السياسة البريطانية ما زال مشهودًا في السياسة التعليمية الماليزية . رغم الاستقلال . ففي عام ١٩٥٧ تشكلت مفوضية تحت رئاسة سير روبرت آيتكن Sir Robert Aitken . نائب رئيس جامعة بيرمنجهام . من قبل حكومتي الاتحاد الفيدرالي للملايو وسنغافورة، والتي أوصت بضرورة إنشاء فرع جديد لجامعة الملايو في العاصمة الماليزية كوالالمبور، وقبلت التوصية في ٥ يناير عام ١٩٥٩، حيث تم إنشاء جامعة الملايو فرع كوالالمبور (٩) ، وهذا أكد استمرار وجود جامعة الملايو في هيئة الجامعة الوحيدة، ولكن بحرمين مستقلين ذاتيًا (سنغافورة وكوالالمبور) وكل فرع كان يعمل بصورة مستقلة(١٠).

رغب كلٌ من الاتحاد الفيدرالي للملايو وحكومة سنغافورة في أن يصبح لكلٍ منهما جامعتها القومية المستقلة ، واتخذت الإجراءات لتحقيق إنشاء هاتين الجامعتين، وتم تقديم التشريعات القانونية الضرورية في البرلمان الخاص بالاتحاد الفيدرالي للملايا في أكتوبر عام ١٩٦١ ، وفي المجلس التشريعي لدولة سنغافورة في ديسمبر عام ١٩٦١[١١]، وبالفعل حدث في عام ١٩٦٢ أن استقلت كلٌ من ماليزيا وسنغافورة بجامعتهما القوميتين وأصبحت كل جامعة مستقلة في أداء دورها الوظيفي [١٢] .

ومع ذلك ولدتا كلتا الجامعتين متأثرتين بالنموذج البريطاني المتناغم مع الجامعات الأخرى، في مركز العاصمة لندن، وجاءت الأنشطة الأكاديمية منظمة ومصممة وفق المناهج البريطانية [١٣]، وظلت جامعة الملايو الجامعة الوحيدة حتى عام ١٩٦٩، عندما أُسست جامعة العلوم الماليزية Universiti Sains Malaysia (USM) [١٤] .

كانت بداية تدريس الآداب والهندسة والعلوم بجامعة الملايو في عام ١٩٥٩، وتم تقديم دورات دراسية في الزراعة عام ١٩٦٠ وأُنشئت كليات الطب[*] والتربية عام ١٩٦٣ والإدارة والاقتصاد عام ١٩٦٤ ومركز تعليم اللغة عام ١٩٧١ وطب الأسنان والقانون في فترة مبكرة من عام ١٩٧٢[١٥]، وفي عام ١٩٦٩ أُفتتح قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملايو[١٦]، وأُسندت رئاسته للدكتور محمد عبد الرؤوف –عميد الكلية الإسلامية في كلانج آنذاك–، الذي رأى أن الدراسات الإسلامية وعلومها وثقافتها في حاجة ماسة إلي التطوير والتوسع على المستوى الجامعي، وأدار هذا القسم مجموعة من الأساتذة الأكفاء ممن يجيدون اللغة العربية وآدابها، وممن لهم بحوث ودراسات في مجال الدراسات والعلوم الاسلامية [١٧].

ووفقًا لمهمة الجامعة في أن تكون جامعة رائدة متميزة تهتم بالبحث والتطوير، فقد عملت تلك الجامعة على تأسيس معهد الإدارة البحثية والإستشارية Institute of Research and Consultancy Mangement الذي اهتم بإدارة ومراقبة كل المشروعات ذات الأولوية التي تمولها الجامعة ، وتسعي جامعة الملايو جاهدة لتخصيص حوالي ٣٠% من ميزانيتها لتمويل المشروعات البحثية سنويًا [١٨].

وقدمت– ولاتزال– جامعة الملايو مناهج متنوعة لطلبة الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه بالمواصفات العالمية في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة،

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة والدراسات الإسلامية والحقوق والطب، وكذلك علوم البيئة وغيرها من المجالات [١٩].

- ثانياً : التقارير واللوائح القانونية الهادفة لتطويرالتعليم :

ظهرت بوادر التوجه لسياسة تعليمية قوية قبيل الاستقلال طبقًا لتقارير (بارنيز [*]**Barnes-Report** ووين – وو **Feen-Wu Report**) التي صدرت على التوالي في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١[*] ثم تقرير عبد الرزاق [*] عام ١٩٥٦ الذي حظي بقبول واسع كأساس لمنظومة مدرسية في مرحلة ما بعد الاستقلال[٢٠]، وكان تقرير عبد الرزاق بمثابة حجر الأساس في ظهور نظام التعليم القومي لاتحاد الملايو ، حيث أوصى بضرورة جعل لغة الملايو اللغة القومية ، مع الاحتفاظ بحماية ونمو لغات وثقافات العناصر العرقية الأخرى ، وضرورة أن يكون التعليم العالي متاحًا لهم [٢١].

تقرير رحمن طالب لعام١٩٦٠ Rahman Talib Report:

في أعقاب إعلان تقرير رزاق عام١٩٥٦ كانت مسألة الوحدة القومية مازالت هي القوة الدافعة والكامنة نحو إصلاح منظومة التعليم الماليزية ، فلقد أسفر هذا عن تشكيل لجنة بقيادة عبد الرحمن طالب . وزير التعليم آنذاك ورئيس اتحاد الملايو . ولقد أوصى تقرير اللجنة الذي عُرف بتقرير رحمن طالب بالكثير من القرارات لعل أهمها :

أولًا: جعل التعليم في المرحلة الأساسية مجانًا حتى يتسنى لكافة التلاميذ من كل الأجناس الالتحاق، والحصول على التعليم بشكل متساوٍ، حتى لا يصبح قاصرًا على عنصر معين فهو حق للجميع .

ثانيًا: تعزيز الاهتمام بالتعليم الفني والمهني والتوسع فيه، باعتباره مفتاح التنمية وتوفير القوى العاملة الفنية اللازمة لاحداث التنمية .

ثالثًا: أهمية التعليم الديني الإسلامي للحفاظ على الهوية الإسلامية وعوامل ثباتها، واستقرارها أمام محاولات التشوية والتمسك بتعاليم الإسلام .

رابعًا: الاهتمام بتعليم الفتيات سعيًا للحصول على المزيد من حقوقهن، وإصلاح أوضاعهن؛ للقضاء على أي تمييز ضد المرأة، وتفعيل المساواة الحقيقية بينها وبين الرجل؛ بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية وإعلاء شأنها(٢٢) .

خامسًا: إقامة نظام قومي للتعليم تكون السيادة فيه للغة الملايوية القومية، كلغة أساسية لخلق مجتمع موحد، وإرساء المساواة والعدالة بين كافة التلاميذ من كل العناصر المتنوعة في الدولة؛ دعمًا للوحدة الوطنية وتوطين الهوية، واقتراح الخطوات التي من شأنها جعل جامعة الملايو تستخدم الإنجليزية والملايوية فى التدريس (٢٣). ومن هنا يؤكد التقرير على أهمية اللغة الإنجليزية، وفي الوقت نفسه حافظ على اللغة القومية، من أجل التفاعل مع منعطفات العولمة، والحفاظ على الهوية والخصوصية.

أصبح تقرير رحمن طالب الأساس الذي قامت عليه لائحة التعليم لعام ١٩٦١(٢٤)، ومع أنه لا يوجد ثمة توثيق يُعتد به للفلسفة التي اعتمدت عليها هذه اللائحة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن القانون استهدف تطبيق السياسة الفيدرالية، وتنفيذ مشروع قومي للتعليم، يهدف إلى تحسين الوضع الثقافي والاقتصادي، وتكريس اللغة القومية " لغة الملايو" ودعمها في مواجه التغريب، وربما يرى البعض أن تقرير رحمن طالب لم يأت بجديد، وبعض بنوده جاءت عامة وغير واضحة ومع ذلك يبقى أنه أكد وتمسك باللغة القومية كأساس للوحدة الوطنية. وبالخصوصية الماليزية(٢٥).

تقرير حسين عون ١٩٧١ Husseim Onn Report:

كان من أهم ما طُرح في هذا التقرير الاعتراف بأهمية اللغة الإنجليزية ، كلغة ثانية إلى جانب لغة الملايو ، والتي تُستخدم كوسيلة أساسية في النظام التعليمي ، ولقد أشار التقرير إلى ذلك:

"إننا ندرك كثيرًا أهمية اللغة الإنجليزية كلغة دولية، وأن إجادتها تمكن الماليزيين من تحقيق التقدم، ومن ثم أصبحت اللغة الإنجليزية لغة إلزامية فى جميع المدارس ؛ وذلك لأهميتها في إعداد الطالب في مرحلة التعليم العالي ، ولأهميتها في الشؤون والعلاقات

الدولية؛ وقدر تقرير حسين عون أن إجادة اللغة الإنجليزية إجادة تامة بمثابة هدف قومي"[٢٦].

تقرير لجنة مجلس الوزراء:

في سبتمبر عام ١٩٧٤ تشكلت لجنة مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مهاتير محمد[*] – وزير التعليم (١٩٧٤–١٩٧٨) –ونائب رئيس وزرائه بشأن مراجعة السياسات التعليمية؛ فصدر تقرير مجلس الوزراء الذي أصبح الأساس لإصلاح لائحة التعليم عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ التي صدرت عام ١٩٩٦، حيث أبطلت رسميًا قانون التعليم الصادر لعام ١٩٦١، وحيث كان مضمون فلسفته العمل على دمقرطة التعليم، وخلق نظام تعليمى يتماشى مع زمن العولمة، مع الحفاظ على الهوية الماليزية، وتحقيق المساواة بين جميع عناصر وفئات وشرائح المجتمع، من خلال تعليم ذى كفاءة وفعالية؛ لضمان تحقيق الأجندة الوطنية لبناء مجتمع موحد رغم التنوع[٢٧].

شهدت الفترة الانتقالية من عام ١٩٦١ إلي عام ١٩٦٥ تطورًا ملحوظًا في التعليم العالي، حيث تشكلت لجنة التخطيط للتعليم العالي Higher Education Planning Committee عام ١٩٦٢؛ من أجل تحسين وتطوير قطاع التعليم العالي التي قامت عام ١٩٦٥، بعمل دراسة مسحية للموارد البشرية، والتي أشارت إلى وجود نقص في قوى العمل المطلوبة في كل المجالات الفنية والمهنية، وإعادة هيكلة التعليم فوق الثانوي. وتأسيس قسم التخطيط للموارد البشرية داخل وحدة التخطيط الاقتصادي، من أجل إعادة هيكلة الموارد البشرية الداعمة للاقتصاد[٢٨].

وكان من أهم ما جاء في تقرير اللجنة المنشور عام ١٩٦٧:

ـ ضرورة تحويل الكلية الفنية بجامعه الملايو إلى كلية التكنولوجيا، وضرورة تمتعها بالمكانة التي تضاهي مكانة الجامعة، وضرورة إتاحة الدورات الدراسية المؤدية إلى المؤهلات المُتخصصة مثل الهندسة .

. توسعة كلية الزراعة في الجامعة، إلى أن تتحول إلى جامعة في أقرب وقت ممكن .

مع التأكيد على تأسيس كلية جامعية في بينانج Penang ، وأن تكون على استعداد لقبول الطلاب بداية من عام ١٩٧٠ .

ضرورة توسعة الدورات التي تقدم في مجال العلوم والآداب والتكنولوجيا والمقدمة باللغة القومية للبلاد على مستوى الجامعة والكلية. وتوفير منشآت التدريب الخاصة بالقوى العاملة في مجالات المحاسبة والمكتبة وعلم الأرشيف والعلوم البيطرية وعلم الجراحة والصحافة[٢٩].

وانسجامًا مع تحقيق هذا الهدف، كان تركيز الخطة الماليزية الأولى First Malaysian Plan (١٩٦٦_١٩٧٠) موجهًا نحو الاهتمام بالتعليم المهني والفني والتوسع فيه، حيث شملت عمليه الاهتمام بالتعليم الفني قيام الحكومة بتقديم عدد من التدريبات المهنية، مثل برامج تدريب الصبية وتدريب المدرسين، بما في ذلك برامج التدريب على الخدمات في مجالات مختلفة كالزراعة وشؤون الحيوان والاتصالات، وفي عام ١٩٦٩ تم تشييد معهد البوليتكنيك أو المعهد متعدد الفنون أنجوعمر Ungko Omar Poly Technic فى ايبوه Ipoh [٣٠] ، وذلك لتدريب جميع الماليزيين فيما يتعلق بالقوى العاملة التقنية من المستوى المتوسط، والتي كانت البلاد في حاجه ماسة إليها[٣١].

وتم بالفعل تدشين معهد ماليزيا للإدارة (MIM) Management Institute of Malaysia عام ١٩٦٦ بواسطة القطاع الخاص، وذلك لزيادة الكفاءة فى مجال إدارة الأعمال، ثم تطورت بعض مراكز التدريب الصناعية الخاصة بهيئة التنمية الصناعية الريفية Rural Industrial Development Authority (RIDA) التي أُنشئت عام ١٩٥٤ ، وتحولت إلى معهد مارا للتكنولوجيا فيما بعد[٣٢].

وجدير بالذكر، أنه مع منتصف العقد السادس من القرن العشرين كان هناك سخط متزايد من الملايويين[*] ، بسبب فشل الحكومة في التخفيف من حدة الفقر التى عانى منها الملايويون، حيث فشلت سياسة تمكين الملايو اقتصاديًا من ثروات بلادهم الطبيعية، التي وضعتها الحكومة عقب الاستقلال، والتي كان الغرض منها حصول الملايويين على نصيب عادل من عوائد الاقتصاد، مع الحفاظ على حقوق العرقيات الأخرى، من أجل عدالة التوزيع واستدامة التنمية[٣٣].

لذا قامت الحكومة عام ١٩٦٥ بإنشاء مجلس الوصاية والتنمية للشعوب الأصلية (BMMAR) Bumiputra Mara Majlis Amanah Rakyat or The Council of Trust for People ، وذلك لتوسيع نطاق مساهمه المواطنين الأصليين في النشاط التجاري والصناعي للبلاد، وتقديم برامج دعم لهم من أجل تحسين ظروفهم الاجتماعية[٣٤].

وكان من أهم الأقسام الرئيسة لهذا المجلس قسم التدريب، والذي حدد أهم أهدافه في زيادة عدد العاملين الأكفاء من طائفة البوميبوترا ، وإعطائهم المنح الدراسية والقروض التي تمكنهم من مواصله دراساتهم في المعاهد والجامعات بالداخل والخارج ، مع الاهتمام بتدريبهم على المهارات المختلفة[٣٥] .

وفي عام ١٩٦٧ أُنشئ معهد مارا للتكنولوجيا (ITM) The MARA Institute of Technology [*] الذي جاء كفرع لمجلس الوصاية والتنمية الشعبية، وذلك من أجل إعداد مجموعة كبيرة من البوميبوترا فنيًا ومهنيًا للمشاركة على قدم المساواة مع العرقيات الأخرى؛ للعمل في مختلف المجالات التجارية والصناعية، بالإضافة إلى سد احتياجات القوى العاملة في مجال التكنولوجيا والتجارة والعلوم التطبيقية[٣٦] .

وفى العام نفسه نشرت لجنة التخطيط للتعليم العالي تقريرًا يقضى بضرورة وضع خارطة طريق لانشاء جامعات جديدة في ماليزيا لتطوير المنظومة التعليمية. الأمر الذى ترتب عليه إنشاء ثلاث جامعات ماليزية عامة فى الفترة من نهاية الستينيات حتى سبعينيات القرن العشرين، وهى جامعات العلوم الماليزية عام 1969 (USM) University Sains Malaysia والجامعة الوطنية عام (UKM) University Kebangasaan Malaysia 1970، وجامعة بيرتانيان ماليزيا[*] عام 1971 (UPM) Pertanian Malaysia Malaysia[٣٧].

وارتأت اللجنة بأنه يجب إمداد ٢٠% من الجماعات العمرية بالتسهيلات اللازمة للتعليم العالي. وفى ضوء توصياتها شهدت ماليزيا فترة مزدهرة من التنمية السريعة في تأسيس الجامعات الجديدة[٣٨].

- تأسيس جامعة ماليزيا للعلوم USM (University Sains Malaysia)

أسست الحكومة الماليزية في يونيو عام ١٩٦٩ جامعة ماليزيا للعلوم في جزيرة بينانج ، والتى كانت تقدم دراسات فى مجال الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، والدراسات الجديدة التي تعتمد على الصيدلة والعلوم التطبيقية والتكنولوجية(٣٩).

نظمت الجامعة كذلك برامج أكاديمية خارج نطاق الحرم الجامعي للتعليم عن بعد ، لتوفير فرص للطلاب الذين زادت أعمارهم على٢٣ عامًا ، والذين لم يستطيعوا لسبب أو لآخر الحصول علي درجة جامعية ، وكان هذا البرنامج . الذي يهدف إلي المساواة في الحصول علي الفرص التعليمية . هو الأول من نوعه في ماليزيا عام ١٩٧١ (٤٠) ، وقد ازداد عدد الطلاب المسجلين في هذا البرنامج من حوالي ٧٥ طالبًا عام ١٩٧١ إلي ٦٧١ طالبًا عام ١٩٧٥ (أى تضاعف تسع مرات تقريبًا) وذلك عندما توسعت مجالات دراستهم في العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية والصيدلة(٤١).

بدأت الجامعة دورتها الأكاديمية الأولى عام ١٩٦٩ بحوالى ستين طالبًا وطالبة ، ثم ازداد هذا العدد ليصل إلى ٢٦٢ طالبًا وطالبة فى العام الجامعي ١٩٧٠ /١٩٧١ ، ولقد تخصص ثلثى هذا العدد فى العلوم(٤٢) . وفى العام نفسه أُنشئ معهد تنكو عبد الرحمن Tunku Abdul Rahman College والذى تكفلت بإنشائه جمعية الصينين الملايويين MCA (Malaysian Chinese Association)(*) والتحق حوالى خمسمائة وعشرة طلاب بالمعهد فى بداية افتتاحه ، ثم وصل العدد إلى حوالى ١,٠٣٤ طالبًا عام ١٩٧٠ أغلبهم فى مجالات العلوم أيضًا (٤٣).

وفى الفترة من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠ كان التخصيص المالى للتعليم الجامعى متدنيًا مقارنًة بالتعليم الإبتدائى والتعليم الثانوى، فخصص حوالي ٧٤,٧ مليون دولار أمريكى و٢٣٢,١ مليون دولار أمريكى للتعليم الإبتدائى والثانوى على التوالى، بينما تم تخصيص حوالي ٣٠ مليون دولار للتعليم الجامعي(٤٤) ؛ لأن فى العهد الأول للتعليم العالى كان التركيز على كيفية جعل التعليم العالى سببًا فى الوحدة الوطنية ، أكثر منه تركيزًا على ربطه بالنواحى التنموية . انظر الجدول رقم(١).

الجدول رقم (١) يوضح تطور الإنفاق على التعليم فى ماليزيا فى الفترة من (١٩٦٦-١٩٧٠) بالدولار الأمريكي:

مراحل التعليم	شبه جزيرة الملايا Malaya	صباح Sabah	ساراواك Sarawak	ماليزياMalaysa
الابتدائي	٥٤,٦	٧,٨	١٢,٣	٧٤,٧
الثانوي	٧,١٨٨	١٤,٢	٢٩,٢	٢٣٢,١
الجامعي	٣٠,٠	.	.	٣٠,٠

المصدر : First Malaysian Plan: op. cit., p.172

كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا قبيل سبعينيات القرن العشرين غير مستقرة ومضطربة؛ لذلك تشكلت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات فى سبيل مواجهة وإصلاح هذه الأوضاع ، وبالطبع تم التركيز على المنظومة التعليمية ، فأصبح لها نصيب لا بأس به من تلك الاصلاحات.

فمن الناحية السياسية ، اتخذت السياسات الماليزية شكل الاتجاهات الحزبية القائمة على التفرقة العرقية التى نشأت خلال الحكم الاستعمارى ، فقدم شعب الملايو الدعم للمنظمة القومية لاتحاد الملايو أمنو United Malays National Organization (UMNO) وأسس الصينيون جمعية الصينيين الملاويين Malayan Chinese Association (MCA)، وأنشأ الهنود حزب المؤتمر الهندى الملايوى [*] Malayan Indian Congrss (MIC)، ووقفت كل مجموعة من الأقليات للدفاع عن مصالح وأمن أقليتها [٤٥] ، اتحدت كل هذه المجموعات من الأقليات تحت مظلة حزب أوسع وهو التحالف الوطنى[*] أو حزب الجبهة الوطنية National Front or Barisian National وفقًا للشروط التي تم التفاوض والاتفاق عليها ، وقد سهل إيجاد اسلوب استشارى للتأثير فى السياسات والاتجاهات الحكومية من أجل المطالبة بالاستقلال[٤٦] .

وبالرغم من قيام تعاون سياسى بين مختلف عناصر الشعب الماليزى ، والذى كان له أثر كبير فى حصول ماليزيا على الاستقلال ، إلا أن ثمة اعتراض جاء من قبل الصينيين على انفراد حزب الأمنو الممثل الرئيسى للملايا فى الحياة السياسية ، بقيادة التحالف الوطنى الحاكم، وتوجيه دفة السياسة الماليزية داخليًا وخارجيًا ، الأمر الذى دعا الصينيين إلى المطالبة بمشاركة أكبر فى قيادة البلاد (٤٧)، وجعلهم يتحولون إلى حزب الجيراكان Jirakanوالذى كان يتكون من التجار وأساتذة الجامعات ، واتخذ شعاره المساواة وتحقيق العدالة للجميع من أجل تحقيق مطالبهم ، وظهر إلى جانبه حزب العمل الديمقراطي عام ١٩٦٦ ، والذى يمثل المعارضة فى البرلمان الماليزى ، حيث شجع المطالب الصينية بضرورة المساواة بين العناصر السكانية والأخذ بمبدأ المواطنة (٤٨).

لقد شهدت سنوات الاستقلال الأولى كثيرًا من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة المواجهة بين الحزب الشيوعي الماليزي والحكومة من جهة، وتوتر العلاقات مع دول الجوار والنزاعات العنصرية من جهة ثانية ، وعلى الرغم من احتواء النزاعات القومية إبان الأعوام الأولى من الاستقلال ، إلا أن هذه الظاهرة ظلت المحرك الأساسي في توجيه السياسة الداخلية للدولة الوليدة، مما أدى بالحكومات المتتالية إلى أن تجعل تحقيق العدالة والمساواة بين الأعراق المختلفة من أولويات أهدافها (٤٩) ، أما اقتصاديًا فقد عانت العرقيات من وجود فروق كبيرة فى الوضع الاقتصادي ، خاصة بين الملايو والمواطنين الأصليين من جهة والصينيين والهنود من جهة أخرى ، حيث كان يمتلك الملايو حوالى١% من الثروة الاقتصادية ، بينما امتلك الهنود والصينيون ٣٠% وكان الباقى للأجانب(٥٠)، ومن الناحية الاجتماعية كانت العناصر الأخرى من غير الملايو تمثل صعودًا متناميًا فى الاستحواذ على الخدمات المهنية والفنية(٥١) .

ثالثاً : أثر السياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٧٠-١٩٩٠ على مخططات تطوير التعليم (New Economic Policy)

أ- أزمة الثالث عشر من مايو ١٩٦٩:

فى هذه الأجواء المضطربة وقعت أحداث الثالث عشر من مايو ١٩٦٩ نتيجة الصعود المتنامي للأقليات الصينية والهندية في كافة المجالات على حساب الملايو، حيث وقعت

المشاغبات الإثنية بعد الانتخابات العامة التى أُجريت فى ١٠ مايو ١٩٦٩، وحققت الأحزاب السياسية المدافعة عن المصالح غير الملايوية نتائج طيبة . وانتهى الأمر بشعور الملايويين بالإحباط الشديد ، وقامت أحداث شغب راح ضحيتها مئات من القتلى ، وتم تعطيل البرلمان، وأُعلنت حالة الطوارئ فى البلاد، واستمرت الأحداث العرقية الدامية بين جماعات الصينيين والملايويين حتى ١٥ مايو ١٩٦٩، وكانت هذه الأحداث بمثابة نداء للنخبة الماليزية الحاكمة بضرورة التأكيد على الوحدة الوطنية ، وأدى ذلك إلى استقالة تنكو عبد الرحمن من رئاسة الحكومة [٥٢] فشكل نائب رئيس الوزراء تون عبد الرزاق مجلس العمليات القومية National Operations Council (NOC) وذلك لحفظ الأمن وتهدئة الأوضاع ، والذى أسفر عن تشكيل لجنة للنظر فى المنظومة التعليمية التى كانت غير منسجمة، وغير معبرة عن الأهداف القومية الرئيسة، وبالتالي لم تكن تصلح للحفاظ على هوية المجتمع الماليزي[٥٣].

شرح تقرير اللجنة كيف أن قانون جامعة الملايو نفسه تم تنظيمه وهيكلته على غرار نموذج الجامعة البريطانية ، وأنه خلد تراث الحقبة الاستعمارية ، وبعيد كل البعد عن القيم الماليزية ، وأن فكرة الجامعة لم يكن لديها سياسة محددة ، فيما يتعلق بأداء وظيفتها كجامعة تعكس الطابع الوطني [٥٤]. بالإضافة إلى وجود تفاوت كبير بين طلاب البوميبوترا واللابوميبوترا فى الالتحاق بالكليات العلمية ، حيث أن نسبة قبول البوميبوترا في كليات العلوم والطب والهندسة ضئيلة جداً؛ وذلك لاعتماد هذه الكليات على الجدارة فى الالتحاق بها ، مما أدى إلى منع أغلبية الطلاب القادمين من المناطق الريفية من الالتحاق بهذه الكليات[٥٥].

وفي حالة تحليل الإحصائيات التى تمثل التسجيل السنوى للطلاب بجامعة الملايو ، حسب انتمائهم العرقي منذ عام ١٩٥٩ حتى عام١٩٧٠ ، يُلاحظ أن تمثيل الملايويين كان دون المستوى المطلوب ، وأن نسبتهم داخل الجامعة تمثل تراجعًا ملحوظًا، حيث سجل طلاب الملايو نسبة ٢٠% بالنسبة للطلاب الملتحقين بالجامعة عام ١٩٥٩ بينما سجل الصينيون٦٠% والهنود والآخرون نسبة ٢٠% فى العام نفسه ، وكانت نسبة الطلاب الملايويين المسجلين بالجامعة لا تتناسب تمامًا مع نسبة عددهم التي وصلت إلى حوالي

٤٩,٨% ملايـويين ، أمـا الصـينيون والهنـود والعرقيـات الأخـرى ، فوصـل عـددهم إلـى نسـبة ٣٧,٢ % و١١,٣% و١,٨% على التوالي ، وبالتالي أصبحت هناك ضرورة ملحة ، لزيادة معدل تسجيل الطلاب الملايويين، بالتوازي مع عددهم ؛ لأن هذه النسبة لا تعكس التركيبة العرقية لهم [٥٦].

أما بالنسبة لاحصائيات الطلبة الملايويين بالنسبة للكليات النظرية في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) فكانت ضعيفة مقارنة بالعناصر الأخرى ، فبينما كان طلاب الملايو يشكلون نسبة ٤٠,٥٥% من الخريجين الحاصلين على ليسانس الآداب ، ونسبة ٣٤,١٥% من الخريجين الحاصلين على بكالوريوس الاقتصاد ، ونسبة ٢٦,٢% من خريجى كليات التربية، إلا أن أعدادهم فى الدراسات العملية كانت ضئيلة جدًا مقارنة بالكليات النظرية، ومن بين عدد ٤٥٣ ممن تم تأهيلهم كمهندسين كان بينهم أربعة فقط من الطلاب الملايويين أي نسبة ٠,٨٨% ومن بين عدد ١٢٩ طبيبًا من الأطباء الجدد كان هناك عدد اثنتا عشر فقط من الطلاب الملايويين بنسبة ٩,٣% ومن بين عدد ١٧٠٧ من الخريجين الحاصلين على بكالوريوس العلوم ، كان بينهم عدد ٦٩ فقط من أهل الملايو بنسبة ٤,٠٤% ومن بين عدد ٢٢٣ من خريجى الزراعة كان بينهم عدد ٤٠ فقط من الملايو بنسبة ١٧,٩٢% إبان تلك الفترة ، ومن بين عدد إجمالى قوامه ٧٣٥٧ طالبًا ممن تخرجوا ، كان بينهم عدد ١٩٠٥ فقط من الطلاب الملايويين بنسبة ٢٥,٩% ، مقابل عدد ٤٣٨١ من الصينيين بنسبة ٥٩,٥٤% ، وآخرين عددهم ١٠٧١ بنسبة ١٧,٨٦%[٥٧].

وكذلك كان تمثيل الملايويين دون المستوى المطلوب فى الأوساط المهنية المرموقة، والحرف الفنية والوظائف المكتبية والخدمات ، وكذلك فى الوظائف الإدارية العليا وفى قطاع التجارة ، فقد كانوا يشكلون نسبة كبيرة من فئة اليد العاملة الزراعية ، وعلى الصعيد الآخر فى مجالات إدارة الأعمال والتجارة استحوذ الصينيون عليها [٥٨].

وبناءً عليه أوصت اللجنة بضرورة وضع إستراتيجية من شأنها أن تجعل القبول بالجامعات قائمًا على نظام الكوتا أو الحصص العرقية Quota System وحتى يعكس التركيبة السكانية للطلاب ، مع الاهتمام بتقديم دورات مكثفة للبوميبوترا ، حتى يتسنى لهم الالتحاق بالكليات العملية [٥٩].

والجدير بالذكر أن هذه الأزمة كانت علامة فارقة فى تطور التعليم فى ماليزيا بشكل عام، حيث تزاوج التعليم مع إعادة بناء الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الماليزى، الذى واكب السياسات والاستراتيجيات التى شُكلت فيما بعد(٦٠).

حرصت الدولة الماليزية نتيجة حدوث الاضطرابات العرقية التى عصفت بالبلاد على وضع مجموعة من المبادئ لتمثل الرابطة التى تحقق التناغم والإنسجام بين الأعراق المختلفة وهى الروكنجارا (*) أو ميثاق المبادئ القومية Rukunegara (٦١)، والتي تعتمد على خمسة مبادئ وهى الإيمان بالله ، و الولاء للملك والوطن ، و احترام الدستور ، و سيادة القانون ، وحسن السلوك والأخلاق(٦٢) . وتُعد هذه الأيديولوجية بمثابة منارة إرشاد يتم الاعتماد عليها، والاهتداء بها فى بداية كل خطة ، للدلالة على أهمية التمسك بهذه القيم التى تعد بمثابة الإطار العام ، تضمنته كافة الخطط التنموية الماليزية(٦٣).

بتولى تون عبد الرزاق سدة الحكم عام (١٩٧٠ _١٩٧٩) لم تكن الأوضاع مستقرة ، بل انتشر العنف العنصري ، خاصة بعد أحداث عام ١٩٦٩ ، وكان لزامًا عليه أن يصحح ذلك الخلل، فوضع ما سُمى بالسياسة الاقتصادية الجديدة (*) والتي عرفت بسياسة التمييز الإيجابى للملايويين لمساعدتهم فى الحصول على حقوقهم(٦٤)، وتضمنت هدفين : الأول : الحد من الفقر برفع مستويات الدخل ، وزيادة فرص العمل لجميع الماليزيين بغض النظر عن العرق ، والهدف الثانى : يتمثل في إعادة هيكلة المجتمع الماليزى ، وذلك بتصحيح الاختلال الحادث فى التوازن الاقتصادى ، وتحسين توزيع الدخل وملكية الثروة بين الملايويين وغير الملايويين(٦٥)، ولقد تضمنت هذه الخطة ضرورة تقليل معدل الفقر من ٤٩% في شبه الجزيرة الماليزية عام١٩٧٠ لتصبح ١٦ % بحلول عام ١٩٩٠ ، وتحسين الوضع الإجتماعي للملايو ، ورفع نصيبهم فى ملكية رأس المال وحصص الشركات من ٢,٥% عام ١٩٧٠ لتصبح ٣٠% عام ١٩٩٠ ، وذلك للقضاء على ربط الهوية العرقية بالوظيفة الاقتصادية ، الأمر الذى جعل السياسة الاقتصادية الجديدة تتبنى برنامجًا مهمًا لصالح البوميبوترا ، فهى بمثابة مشروع هندسي ضخم لإعادة هيكلة المجتمع الماليزي(٦٦).

وضعت هذه السياسة ـ نصب أعينها ـ التغييرات الجوهرية فى السياسة التعليمية عمومًا حيث وجهت الحكومة الماليزية اهتمامًا كبيرًا لسد الفوارق الموجودة فى مستوى التعليم بين

المناطق الحضرية والريفية. والاهتمام بمجالات العلم والتكنولوجيا، ووضع السياسات المهتمة بذلك ، مع الاستمرار فى جعل اللغة الماليزية لغة التدريس الأساسية من الابتدائية حتى الجامعة(٦٧).

وفى غضون فترة تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ، كان هدف الوصول الى التعليم العالي ضروره مهمة ، نحو إعادة هيكلة المجتمع الماليزي ، والقضاء على أية اختلالات عرقية، كما تم بذل جهود متسقة لتقديم المزيد من الفرص لطلاب البوميبوترا ، والطلاب القادمين من المناطق الريفية لتحقيق الوحدة القومية والعدالة الاجتماعية فى الحصول على الفرص التعليمية(٦٨).

ب- نظام الحصص العرقية فى التعليم العالى :

لتطبيق سياسة التمييز الإيجابي ، وضعت الحكومة ما عُرف بنظام الكوتا (الحصص العرقية) بحيث يعكس تسجيل الطلاب التركيبة السكانية لهم بنسبة ٤٥:٥٥ بالنسبة للبوميبوترا، وغير البوميبوترا ليس فقط في الجامعات ، ولكن قاعدة أساسية في كل الكليات على حده مع العلم أن التركيبة العرقية للسكان عام ١٩٧٠ مثلت حوالي ٥٥,٩٨% للملايويين و٣٤,١٤% للصينيين و٩,٣% للهنود و٠,٨% للعناصر الأخرى ، ولقد طُبق هذا النظام في جامعة الملايا وجامعة العلوم وجامعة بوترا وكل الجامعات الجديدة التي أُنشئت فيما بعد(٦٩).

وتم إقرار شرط فى تعديلات الدستور الفيدرالى عام ١٩٧١ (المادة ١٥٣- ٨أ) أعطى للحكومة نفوذًا فى تطبيقها للحصة العرقية (٧٠) ، حيث قيد قبول الطلاب من غير البوميبوترا فى المؤسسات العامة للتعليم العالى ، وأصبح هناك زيادة مطردة فى عدد البوميبوترا الملتحقيين بالجامعات الماليزية ، منذ تنفيذ هذه السياسة كمنظومة مهمة للالتحاق بها (٧١).

والجدير بالذكر طبقًا لما أوضحه ليم (Lim) أن وحدة القبول المركزية للجامعة التى أُنشئت فى تسعينيات القرن العشرين ؛ لضمان مراقبة قبول الطلاب لهذه النسب ، لم تصدر أية معلومات عن التحاق الطلاب ، أو معدل القبول للأجناس ، وبالتالى كان مثارًا للشك فى عدم اتباع منظومة الكوتا ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسب الملايو فى الالتحاق

بالجامعات المحلية عن الحد المطلوب رسميًا [٧٢]، فبين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٠ ، ازداد العدد الكلى لطلاب البوميبوترا (الملايويين وسائر السكان المحليين) المقبولين فى الجامعات نموًا ملحوظًا : ففى عام ١٩٧٤/١٩٧٣ ، كانت نسبة الملايويين في الجامعة الوطنية وجامعة بيرتنيان الماليزية والجامعة التكنولوجية تُقدر بحوالي ٥٢,٩% من نسبة الطلاب ، والصينيين نسبة ٣٨,٨ % والهنود حوالي ٧,٦٥% والأجناس الأخرى نسبة ٨١،% ، وأما في عام ١٩٨٠ مثلَ البوميبوترا نسبة كبيرة لا تتناسب مع عددهم العرقي ، فلقد وصلت نسبة تسجيلهم إلى حوالي ٧٠,٦% وسجل الصينيون ٢٣,١% والهنود ٥,٤% والأخرون ٩،% في حين أن عددهم العرقي يمثل ٥٨,٦% و٣٢,١ % و٨,٦% و٧،% على التوالي. (انظر الجدول رقم (٢ ، ٣)

جدول رقم (٢) يوضح عدد الملتحقين فى المؤسسات التعليمية العليا العامة حسب الخلفية العرقية لعام ١٩٧٣ – ١٩٧٤

العرق / المؤسسات	الملايو	الصينيون	الهنود	أخرى	المجموع
الدرجات العلمية					
جامعة المالايا	٤٠٠٠	٣٥٩٢	٧٥٥	٣٤	٨٣٨١
جامعة العلوم الماليزية	٥١١	٨٣٦	١٢٨	٢٨	١٢٨٣
جامعة كيبانجسان ماليزيا	١٤١٥	٣٤	٩	٣١	١٤٨٩
جامعة بيرتنيان الماليزية	٧٥	٣٤	٣	٢	١١٤
جامعة ماليزيا التكنولوجية	١٩٢	٤٦	١	–	٢٣٩
الإجمالى	٦١٩٣	٤٥٤٢	٨٩٦	٩٥	١١٧٠٥
	%٥٢,٩	%٣٨,٨	%٧,٦٥	%٠,٨١	
الدبلومة والشهادات العلمية					
جامعة بيرتنيان الماليزية	١١٦٨	١٧٧	١٣	٢٦	١٣٩٧
جامعة ماليزيا التكنولوجية	١٠٨٢	١٤٩	١١	٤	١٢٤٦
جامعة مارا التكنولوجية	٣٩٩٧	–	–	٢٤	٤٠٢١
معهد انكو عمر	٧٠٥	١٨٦	٢٧	–	٩١٨
كلية تنكو عبد الرحمن	٢	٦١٣	–	–	٦١٥
إجمالى كل المراحل	١٣١٤٢	٥٦٦٧	٩٤٧	١٤٩	١٩٩٠٣
نسبة التوزيع حسب الهيئة العرقية	%٦٦	%٢٨,٤	%٤,٨	%٠,٨	%١٠٠

المصدر : Hena Mukherjee , Et (all):op.cit.,p.36

جدول رقم (٣) عدد المسجلين فى الجامعات الحكومية حسب الخلفية العرقية لعام ١٩٨٠

العرق / المؤسسات	الملايو	الصينيون	الهنود	أخرى	المجموع
جامعة الملايو	٤٠٤٥	٣١٦٢	٦٧٦	١٦٢	٨٠٤٥
	%٥٠,٣	%٣٩,٣	%٨,٤	%٢	%١٠٠
جامعة العلوم الماليزية	١٩٥٦	١٣٥٤	٢٧٠	١٧	٣٥٩٧
	%٥٤,٤	%٣٧,٦	%٧,٥	%٠,٥	%١٠٠
جامعة كيبانجسان ماليزيا	٤٩٩٧	٦٢١	١٨٠	٩	٥٨٠٧
	%٨٦,١	%١٠,٧	%٣,١	%٠,١	%١٠٠
جامعة بيرتنيان الماليزية	٣٠٢٥	٢٩٤	١٣٠	١٤	٣٤٦٣
	%٨٧,٣	%٨,٥	%٣,٨	%٠,٤	%١٠٠
جامعة ماليزيا التكنولوجية	٣٦٦٩	٣٤٨	١٠٨	٣٤	٤١٥٩
	%٨٨,٢	%٨,٤	%٢,٦	%٠,٨	%١٠٠
الإجمالى	١٧٦٩٢	٥٧٧٩	١٣٦٤	٢٣٦	٢٥٠٧١
النسبة	%٧٠,٦	%٢٣,١	%٥,٤	%٠,٩	%١٠٠

المصدر: Hena Mukherjee , Et (all):op.cit.,p.38.

وفى سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة وتحقيق العدالة الإجتماعية ، قدمت الحكومة الماليزية منحاً دراسية إلى المستحقين من طلاب البوميبوترا ، أعلى من قيمة المنح المقدمة لغيرهم من العرقيات الأخرى ؛ لمواصلة دراساتهم فى المؤسسات التعليمية بالخارج، وخاصة المنح فى مجال العلوم والتكنولوجيا لتقوية وإقامة مراكز تدريب لهم، خاصة بهم قبل الالتحاق بالجامعات العلمية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عددهم في الدراسات التطبيقية، بالإضافة إلى إقامة معاهد ومؤسسات فنيه لإعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة

لإحداث التنمية، وخاصة من الذين لم يقبلوا فى الجامعات، ولم تتح لهم فرصة الالتحاق بها، وهذه كانت بمثابة فرصة ثانية أمامهم من أجل الحصول على درجة جامعية [٧٣] .

علاوة على ذلك قامت الحكومة الماليزية بتشغيل خريجى طلاب الملايو ، خاصة الذين تم تدريبهم فيما وراء البحار فى مؤسسات التعليم العالى ، وذلك للإحلال محل المغتربين القادمين من الخارج ، فهؤلاء كانوا نتاجًا للثقافة الغربية الأكاديمية وواصل الكثير منهم تخليد الآراء نفسها ، والنظريات الأيديولوجية الغربية [٧٤]، ولقد أقرت تعديلات قانون عام ١٩٧٥ بأن يخدم رؤساء الحكومة كأعضاء بالمجالس الجامعية ، وكان هذا بمثابة هيمنة للملايويين على الإدارات الماليزية[٧٥].

هل كانت السياسة الاقتصادية الجديدة تشكل تحديًا لمصداقية خطاب بناء الدولة ونظام التعليم الموحد للجميع؟

أكدت الدراسات المهتمة بالفكر السياسي لمهاتير محمد ، ورؤيتة للتنمية أن السياسة الاقتصادية الجديدة فى رأيه ، لم يكن معناها انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لصالح الفقراء، بقدر ما كانت عبارة عن تخصيص قسط أكبر للملايويين (البوميبوترا) من الكعكة الاقتصادية التى لابد من تكبيرها ، حيث أنكر مهاتير محمد فكر الغرب ، وتبنى الفكر الداروينى الذى يرى البقاء للأقوى والأصلح دون مراعاة لأوضاع الأقل حظًا من الثراء [٧٦] ، ونادى مهاتير بمراعاة مصالح الطوائف الأخرى ، وعدم حرمانهم من حقوقهم ، مع تطبيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة ، وعدم خسارة خيرة العقول المتمثلة في غير البوميبوترا، وضرورة استخدام الحكمة، حيث أنه من غير المنصف حرمان غير المواطنين الأصليين من حقهم فى ثروات البلاد ، مع العلم أن هذه الثروات لن تأتيهم على طبق من فضة ، بل يتعين عليهم القيام بعمل دؤوب لنيلها[٧٧].

وعلى أرض الوقع وجهت انتقادات إلى السياسة الاقتصادية الجديدة ، وسياسة المعاملة التفضيلية التى انتهجتها الحكومة الماليزية فى المجالين الاقتصادى والتعليمي ، فلقد أُخذ على هذه السياسة إدخالها مبدأ التمييز الذى يحابى مجموعة إثنية على حساب المجموعات الأخرى، حيث أن التدابير المتخذة لصالح البوميبوترا نقضت التزام الحكومة الأساسى ، بألا

يفضى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة إلى خلق شعور بالإجحاف لدى أية مجموعة أو طائفة أخرى (٧٨).

وحسب ما أورده "جابر عوض "حول رأي مجموعة من المحللين ، فإنه يقول إن هذه السياسة أدت إلى الزاوج الذى حدث بين السلطة والثروة ، حيث امتلك الملايويون ذوو العلاقة الوثيقة بالسلطة صلاحيات كبيرة ، بينما ظلت الأعراق الأخرى مهمشة اقتصاديًا، وعد ذلك السبب الرئيس فى توليد ثقافة الفساد والمحسوبية داخل المجتمع الماليزى (٧٩).

حركت السياسة النزاعات الإثنية ، فالصينيون والهنود عارضوا نظام الحصص العرقية، حيث اعتبروا أن حقوقهم فى المجال التربوى تهضم ، عندما تُعطى الأفضلية إلى مرشحين أقل كفاءة ، كما أن بعض الملايويين عانوا من هذه المعاملة التفضيلية ؛ لأن أعضاء الإثنيات الأخرى يعتقدون أن الملايويين إنما يحصلون على الوظائف ، أو يُقبلون فى مؤسسات التعليم؛ بفضل الامتيازات التى ينعمون بها وليس على أساس الجدارة (٨٠).

ونتيجة لذلك طفت إلى سطح الأحداث فكرة إنشاء جامعة مرديكا Merdeka (الاستقلال) التى تستخدم اللغة الصينية كوسيلة للتعليم ، على أن تصبح ممثلة للعرق الصينى ، وقامت النقابات الصينية بترويج الفكرة كرد فعل على الإنكار الواضح للفرص التعليمية التى حُرم منها الصينيون فى الكليات والجامعات العامة (٨١)، ورفض داتو موسى حاتم Dato Musa Hitam . وزير التعليم آنذاك (١٩٧٨-١٩٨١) . هذا الاقتراح ، على أساس أن إنشاء هذه الجامعة التى تستخدم اللغة الصينية كوسيلة للتدريس سوف ينتهك قانون اللغة القومية عام ١٩٦٧ ، الذى قرر أن البهاسا الماليزية هى وسيلة التدريس فى كل المؤسسات العامة ، وأن جامعة مرديكا سوف تكون جامعة خاصة ، الأمر الذي يحظر وجوده قانون الجامعات والكليات الجامعية لعام ١٩٧١ UUCA وأنها سوف تستوعب فقط العرقية الصينية مما يؤدي إلى إثارة النزعة والخلافات العرقية(٨٢).

لاشك أن هذا الرفض يوضح لنا ما كان للحكومة الماليزية من تأثير وسيطرة على سياسات التعليم العالي ، وإيمانها بدوره الكبير في تشكيل بناء الأمة ، ولكن وطبقًا لما رآه ست سبولدنع وشويب بن حسين ، كان ينبغي علي الحكومة المبادرة إلى وضع حد لسياسات تخصيص حصص أوكوتا لمختلف المجموعات الإثنية ، وذلك على مستويات النظام

التعليمي كافة ، ولا يتم البقاء على نظام الحصص ، إلا فى الحالات التى يكون فيها نسبة تمثيل البوميبوترا منخفضة جدًا ولمدة محدودة فقط ، أما تخصيص المنح الدراسية وسائر المنافع عند جميع مستويات التعليم ، بما فيها مستويات التعليم العالى ، فيجب أن يتم استنادًا إلى الاستحقاق والجدارة الشخصية بصرف النظر عن الأصل الإثنى للمرشحين"(٨٣).

وبالإشارة إلى ذلك يمكن القول بأن سياسة التمييز الإيجابي لم تكن غريبة ، بل طُبقت فى كثيرٍ من المجتمعات من أجل الحصول على نصيب عادل من المساواة ، وطبقت فى ماليزيا فى ظل رأسمالية المجتمع الماليزي ، وسيطرة الصينيين والهنود على نسبة كبيرة من مقدرات البلاد ، فكان لابد من حصول البوميبوترا على نصيب عادل من ثروات بلادهم. ولكن يُعاب على الحكومة تحكمها الشديد فى تنفيذ هذه السياسة لصالح البوميبوترا فى بداية الأمر ، وبالتالى تدهور نفوذ بعض الأعراق الأخرى ، مما قد يؤدى إلى بقاء الانقسامات وغياب الوحدة القومية ، وكأن السلطة التشريعية وضعت السلطة التنفيذية في مأزق. وإذا كانت المعاملة التفاضلية للبوميبوترا مُنحت لفترة مؤقتة ، فكان على السلطة المختصة وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية والاهتمام بمشاركة جميع الأجناس العرقية فى العمليات التنموية ، ولابد لهذه السياسات التفضيلية أن تستهدف جميع الفقراء ومحدودي الدخل والمهمشين فى المناطق الريفية والحضرية لمختلف المجموعات الإثنية ، حتى تؤتي ثمارها فيما بعد ، دون أية عوائق دعمًا لتحقيق الوحدة القومية ، وتحقيقًا لمصداقية خطاب بناء الدولة ونظام التعليم الموحد للجميع .

جامعة ماليزيا الوطنية University Kebangsaan Malaysia 1970 (UKM) (National University of Malaysia) وتأسيس بعض الجامعات الأخرى.

عززت أحداث الشغب عام ١٩٦٩ الحاجة إلى جامعة تستخدم اللغة الملايوية في التدريس، ففى ١٨ مايو عام ١٩٧٠ نجحت الحكومة الماليزية فى تأسيس جامعة ماليزيا الوطنية ، والتى تعد أول جامعة تقدم التعليم ثلاثى المراحل بلغة الملايو ، ويعتبر تأسيسها رد فعل لإرادة المجتمع الملايوي ، الذى أراد أن يثبت أنه مجتمع له تراث ووطنية وهوية ذاتية ، وأُنشئ الحرم الجامعى الأساسي في مدينة بانجي بولاية سيلانجور على بعد ٣٥ كيلو مترًا جنوب مدينة كوالالمبور (٨٤) ، وتعتبر جامعة ماليزيا الوطنية بمثابة كسر رئيس للتقليد

العالمى فى إنشاء الجامعات ، حيث كانت بمثابة توطين للمعرفة والهوية الثقافية للملايو ، وهى تحدِ للمؤسسات التى تم تأسيسها بواسطة القوة الاستعمارية ، فلقد أصبحت إجازة للالتحاق بالتعليم العالى بلغة الملايو العرقية(٨٥). إذًا تعتبر الجامعة الوطنية متنفس للملايويين من أجل مواصلة خطابهم الفكرى ، الذى تم حظره فى الفترة الاستعمارية ، وهي الجامعة الأولى التي تؤكد على الارتقاء بلغة الملايو ، واستطاعت أن تلعب دورًا رياديًا في التميز الأكاديمي .

و في ١٨ مايو عام ١٩٧٠ أُفتتحت الجامعة، وبدأت بثلاث كليات فقط ، وهي الآداب والعلوم والدراسات الإسلامية، ولكن في بداية الألفية الجديدة كانت تتميز بوجود ١٤ كلية و٣ معاهد و٣ مراكز تدريبية ومكتب للاستشارة والإبداع ، ودُمجت الكليات المبنية على دراسة العلوم في الجامعة مثل كليات العلوم التطبيقية والعلوم الطبيعية والعلوم الحياتية والموارد الطبيعية وعلوم الرياضة في كلية واحدة ضخمة تُعرف باسم كلية العلوم والتكنولوجيا، والتي كان أول افتتاح لها في ١٩ يوليو عام ١٩٩٩(٨٦).

- الدرجات العلمية :

بالنسبة لمرحلة ما قبل التخرج : كانت الجامعة تقدم عددًا كبيرًا من الدورات الدراسية بإجمالي عدد (٣١٩) نظامًا دراسيًا تؤدى إلى نيل درجة بكالوريوس في الآداب (.B.A) وإدارة الأعمال (.BB.A) والاقتصاد (.BEc) و المحاسبة (.BAc) وعلوم التنمية (.BD.Sc) وعلوم التربية (.BSc.ED) والهندسة (.B.Eng) والقانون (LLB) وجراحة الأسنان (.BD.Sur) والدراسات الإسلامية (.BIS).

أما على مستوى ما بعد التخرج ، فهناك ٥١ برنامجًا لنيل الدراسات العليا بدرجتي الماجستير والدكتوراه ، وبرامج لنيل الدبلومة في التربية والدراسات الإسلامية والدراسات الاستراتيجية والأمنية ، وتشتمل الدراسات العليا المقدمة على ماجستير في الآداب (.M.A) وإدارة الأعمال (.MBA) والاقتصاد (.MEc) والتربية (.Med) والدراسات الاسلامية (.MIS) والفلسفة (.MPhil) والطب (M.M) والعلوم الطبية (.MMSc) والهندسة (.MEng) والجراحة (.MSur) وتكنولوجيا المعلومات (.MIT) ودكتوراه في الفلسفة (.Ph.D)(٨٧).

واشتملت الجامعة على عدة معاهد أهمها عالم الملايو والحضارة Malay World and Civilisation والبيئة والتنمية Environment and Development والدراسات الماليزية والدولية Malaysian and International Studies [٨٨] ، وفى عام ٢٠٠٦ صُنفت بأنها من أفضل الجامعات فى ماليزيا ، وتم إدراجها فى القائمة من بين أفضل جامعات العالم [٨٩] .

شهد عقد السبعينيات تأسيس جامعات أخرى ، منها الجامعة التكنولوجية الماليزية UTM عام ١٩٧٢ ، وتم تأسيس فروع لبعض الجامعات مثل فرع UPM فى ساراواك وUKM فى كلانتان وساراواك وUTM في صباح وبرليس وترنجانو ، وازداد عدد الكليات التي تمنح الدرجات العلمية والدبلومات ، وتم تأسيس كلية طب الأسنان والحقوق ، ومركز للدراسات العليا والأبحاث في UM وكلية الطب والاقتصاد والإدارة فى UKM ومدرسة الإسكان والبناء والتخطيط ومدرسة العلوم الطبية في USM ، بالإضافة إلى تأسيس مراكز للأبحاث في الكليات المختلفة للقيام بالأنشطة البحثية والأكاديمية، مثل مركز الأبحاث السياسية الذى تم تأسيسه فى USM عام ١٩٧٤[٩٠].

أدي التطور السريع في ميدان التعليم العالي إلي تمرير قانون الجامعات والكليات الجامعية لعام١٩٧١ University And University College Act (UUCA) [٩١]، ويوفر هذا القانون إطار العمل العام التشريعي لكل الجامعات في ماليزيا ، ووفقًا لهذا القانون لا يمكن إنشاء أى جامعة أو كلية جامعية دون موافقة الحكومة، ولوزير التربية والتعليم الإشراف العام علي كل الجامعات والكليات الجامعية ، وعقب تفعيل هذا القانون تم إنشاء المجلس الاستشاري للتعليم العالي Higher Education Advisory Council في أغسطس عام ١٩٧٢ ؛ لتقديم النصح إلي وزير التربية والتعليم ، بخصوص تطوير الجامعات ، والذي يتكون من ١٦ عضوًا من الرجال والنساء ممن يحوذون علي الثقة العامة لتحقيق مصلحة البلاد[٩٢].

بدأت الحكومة الماليزية تخشى من زيادة المؤسسات العليا ، ومن تزايد الحركات الطلابية تجاه سياستها ، خاصة وأن كثيرًا من هؤلاء الطلاب كانوا من أبناء الأسر الفقيرة ممن ينتمون إلى مناطق ريفية ، وتمكنوا من الحصول على أماكن فى الجامعات العامة ، ثم

انضموا إلى الحركات الطلابية ، وبدأوا فى إثارة القضايا المتصلة بحياة الفلاحين الفقراء ، ولقد كان هناك ردود فعل قوية من قبل وزارة التعليم ، حيث فرض وزير التعليم الدكتور مهاتير محمد (١٩٧٤-١٩٧٨) قيودًا على حائزى المنح الدراسية ، وأُدخلت التعديلات على قانون الجامعات، حيث منع الطلاب من الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، أو التحالف مع أية اتحادات نقابية ، دون الحصول على إذن مكتوب من نائب رئيس الجامعة ، وتم منع أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة من شغل أية مناصب سياسية[٩٣].

رابعًا: استمرار محاولات التطوير في الثمانينات والتسعينيات:

أ- اللغة:

أوضحت المادة (١٥٢) [*] من دستور ماليزيا الاتحادى ١٩٥٧ أن البهاسا الماليزية أو اللغة الملايوية هى اللغة القومية للبلاد ، وفرض استخدامها فى الأغراض الرسمية ، كما أنها أتاحت عدم حظر أو منع أى شخص من استخدام اللغة الإنجليزية ، كلما كان الأمر ضروريًا[٩٤].

ولذلك بُذلت مجهودات كثيرة من الحكومات الماليزية من أجل تحويل الوسيلة الرئيسة في التدريس من اللغة الإنجليزية إلى اللغة القومية ، وذلك لأن اللغة الانجليزية كانت وسيلة التدريس فى مؤسسات التعليم العالى الماليزية فى الحقبة الاستعمارية ، وكان الطلاب الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الثانوية التى تدرس بالإنجليزية ، لديهم أفضلية الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي مقارنة بغيرهم[٩٥] ، وأصبحت لغة الملايو بحلول عام ١٩٨٣ لغة التدريس الرئيسة فى جميع أشكال المنظومة التعليمية ، بما فى ذلك الجامعات، ورأت الحكومة الماليزية أن استخدام اللغة الملايوية فى التدريس نوعٌ من تعزيز الوحدة القومية والتكامل العرقى[٩٦]، ومما لا شك فيه أن التمسك باللغة القومية أحد أهم المقومات نحو تعزيز الوحدة الوطنية ، بين مجتمع يعانى من التعدد العرقى كالمجتمع الماليزي ، وهى ميراث عظيم لابد من التمسك به؛ لأنه جزء من الهوية والتاريخ والحضارة .

ب- أثر الإسلام في سياسات تطوير التعليم العالى :

يُعد الإسلام أساسًا لتقاليد الملايو ولغتها وحضارتها ، حيث تعمقت جذور التعليم الإسلامى التقليدى فى ماليزيا منذ القرن الرابع عشر الميلادى، وقبل الاستعمار البريطانى

كانت المعرفة الدينية تُدرس بأسلوب تقليدى من قبل أفراد فى المجتمع المحلى فى مدارس على شكل كتاتيب ، تُسمى فندق ومع وصول البريطانيين وإنشاء المدارس الإنجليزية تم تهميش التعليم الدينى ، وكان يُدرس بعد انتهاء ساعات الدراسة ، عن طريق مدرسين بالأجر من قبل الآباء باللغة الأم ، وقد أدى غياب المعرفة بالدين الإسلامى إلى علمنة الفكر(٩٧).

وبعد الاستقلال أُدخلت المعرفة بالدين الإسلامى إلى المدارس الأولية الوطنية والثانوية، بما فيها المدارس القائمة على النمط الإنجليزي، واشتملت بعض التقارير العلمية مثل تقرير رحمن طالب وقانون التعليم لعام ١٩٦١ على عديد من التوصيات التي لمست الدين الإسلامي(٩٨).

وبالتالى كان يُوجد طلب كبير على التعليم العالى الموجه لخدمة الإسلام فى البلاد ، والذي أسفر عن افتتاح الكلية الإسلامية فى مدينة كلانج عام ١٩٥٥ ، وتأسيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملايو عام ١٩٥٩ ، وتأسيس كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالجامعة الوطنية بولاية سيلانجور(٩٩).

والجدير بالذكر أن مفهوم أسلمة التعليم ارتبط بشكل وثيق بفترة مهاتير محمد ونائبه أنور إبراهيم حتى عام ١٩٩٦ ، حيث آمنا بالأهمية المتزايدة للإسلام فى هوية الملايو ، ولذلك قررا تدريس مادة الحضارة الإسلامية فى جميع مؤسسات التعليم العالي العامة، مع الحث على ضرورة توسيع تدريس القيم الإسلامية ، والقدرة على استيعابها ، من خلال حملات يُروج لها موظفون يرفعون شعار الأمانة والجدارة والثقة وتعميق التأثير الإسلامي في المناهج الدراسية، وسمحت هذه الخطوة بإقامة المدارس الدينية الإبتدائية والثانوية أحادية الجنس SAR(Sekolah Agama Rakyat) ، والتى تستخدم اللغة العربية في المعرفة الدينية(١٠٠).

حدث مزيد من التطور فى هذا المجال مع ارتفاع الوعى الإسلامى ، عندما تم دمج المفهوم الإسلامي فى النظام الوطنى للتعليم ، حيث تم إنشاء مدارس دينية ثانوية قادرة على إنتاج خريجين ، لا يمتلكون فقط معرفة إسلامية ، ولكنهم قادرون على متابعة التعليم العالى فى أى مجال آخر ، بما فى ذلك العلوم والتكنولوجيا ، وانسجامًا مع هذا التطور تم إنشاء الجامعة الإسلامية الدولية عام ١٩٨٣، ثم إنشاء جامعة العلوم الإسلامية، وبدأت المعاهد

الإسلامية[*] فى الظهور ، والتى قدمت دراساتٍ مختلفة فى عددٍ من المجالات المصبوغة بقيم إسلامية[١٠١].

-إنشاءالجامعة الاسلامية العالمية (حديقة العلم والفضيلة) : Universiti Islam Antarabangsa Malaysia (UIAM/IIUM)

تُعد الجامعة الإسلامية العالمية واحدة من أكبر جامعات ماليزيا ، التي أُنشئت عام ١٩٨٣ في ضاحية بيتالنج جايا Petaling Jaya ، بالقرب من كوالالمبور، و أُنشئت في ظل قانون الشركات الماليزي الذي سمح للجامعة باستعمال اللغة الإنجليزية ، كوسيلة للتدريس في جميع كلياتها ، وشُيدت على الطراز الإسلامي الأندلسي ، حيث تمت المزاوجة بين اللونين الأزرق والبني في معمارها [١٠٢]، وكان لمهاتير محمد فضلٌ كبيرٌ في إقامة دعائمها ، وتقديم الفكرة الأولية للجامعة وفلسفتها ، والتي لاقت استحسانًا ودفعًا من عددٍ كبيرٍ من حكومات الدول العربية والإسلامية ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وقطر ومصر وباكستان وبنجلاديش وغيرها، ولما أُفتتحت هذه الجامعة رسميًا توافد إليها الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة ، وما يعادلها من أبناء الأقليات الإسلامية فى أرجاء العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلاندا وأستراليا والصين وكوريا وتايلاند وسريلانكا وسنغافورة ومن أبناء معظم الدول الإفريقية ، وكان التركيز على مسلمى مناطق الاتحاد السوفيتى السابقة وجنوب الصحراء الإفريقية ومسلمي البلقان[١٠٣].

كان الهدف الرئيس من إنشاء تلك الجامعة تقديم الخدمات لأبناء العالم الإسلامي والأقليات المسلمة ، وإعدادهم في جميع التخصصات الأكاديمية ، وإثبات أسبقية الإسلام والقيم الإسلامية من جديد في شتى مجالات العلم ، فالجامعة تعمل على توفير تخصصات دراسية ترقى إلى درجة البكالريوس المعترف بها والشهادة العالمية ، مع جعل الإسلام قاعدة إرشادية للتعليم والتعلم [١٠٤]، وإعداد المثقفين الماليزيين المسلمين فى الشريعة الإسلامية وإلمامهم بالثقافة والنظم الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، حتى يمكنهم الجمع بين الثقافتين فى آنٍ واحد، وهي محاولة جدية لنشر القيم الإسلامية فى الأوساط الاجتماعية الماليزية ، وتقديم طريقة الحياة الاجتماعية الإسلامية ، ومعاملتها المثالية فى جميع مجالات الحياة ، وربط قيم التعليم المثالية بحياة المسلمين اليومية ، وفتح أبواب الدراسات الإسلامية

العالية لجميع العناصر الاجتماعية والجاليات القومية ، التى تتكون فى المجتمع الماليزى لتعليمه القيم الإسلامية وثقافتها ، مع الاهتمام باللغة الإنجليزية . حيث هي لغة الدراسة ، والحاسب الآلى والعلوم الإدارية والتكنولوجية الحديثة فى جميع كليات الجامعة ، وتطبيق النظم الدولية الحديثة فى التدريس، والاهتمام بالأنشطة الطلابية، ومنها الفعاليات التثقيفية ، والندوات المستمرة داخل الحرم الجامعى ، وتعزيز الحوار المفتوح المباشر بين الطلاب وأساتذتهم ، وبين الطلاب أنفسهم، حيث أنها جامعة تجمع الذكور والإناث فى قاعات واحدة ، وتعطى فرصًا متساوية للجنسين(١٠٥).

كان الهدف غير المعلن لإنشاء هذه الجامعة . فضلاً عما سبق ذكره . تقليل سفر مئات الآلاف من الطلاب الملايويين سنويًا للدراسة بالجامعات العربية (المصرية والخليجية) حيث لا تسمح لهم بدخول كليات الطب والهندسة، بل فقط كليات إسلامية عربية تعتمد على النظم التعليمية التقليدية بدون اللغات الأجنبية والحاسب الآلى وتكنولوجيا العصر ، وأيضاً سفر عشرات الآلاف من النخبة الغنية إلى بريطانيا ونيوزيلاندا وأستراليا وكندا وأمريكا ، للحصول على الشهادات الجامعية ، مما يكبد ماليزيا مئات الملايين من الدولارات الأمريكية ، وغيرها من العملات الاجنبية سنويًا ، فضلاً عن مساوىء اختلاط الطلاب الملايويين الذين خرجوا من مجتمع محافظ إلى مجتمعات عربية مغلقة أو غربية الثقافة والتعليم ، منفتحة ومتحررة أكثر مما تتحمله العادات والتقاليد الماليزية(١٠٦).

فى عام ١٩٩٦ انتقلت الجامعة إلى مبناها الجديد العملاق الرئيس في منطقة جومباك Gombak شمالي العاصمة كوالالمبور ، ويقع مركز الانتساب أو مركز القبول للجامعة في بيتالينج جايا Petaling Jaya ، وحدثت توسعات هائلة فى المبانى والطلاب ومرافق الجامعة وأجهزتها على كل المستويات، وبعد ذلك بعدة سنوات تم افتتاح حرم جامعي ثاني طبي لهذه الجامعة فى منطقة كوانتان Kuantan في ولاية باهانج لجميع كليات العلوم التابعة للجامعة، حيث تم إدخال النظم والبرامج التعليمية الأوروبية والأمريكية واليابانية ، والتى جعلت من ماليزيا منطقة جذب للطلاب من دول كثيرة (١٠٧).

جامعة العلوم الإسلامية (أوسيم): Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)

واستكمالاً لإضفاء الطابع الإسلامي على التعليم الجامعي ، تم تأسيس جامعة العلوم الإسلامية والإعلان عنها رسميًا فى ١٣ مارس عام ١٩٩٨ ، وهى تمثل الجامعة الإسلامية الأولى التى تم تأسيسها على نفقة الحكومة الماليزية ، والجامعة الثانية عشرة من بين الجامعات الحكومية فى الدولة ، حيث كانت الغاية العظمى من تأسيس "أوسيم" رفع مستوى التعليم الإسلامى ، ودفعه فى تيار التعليم الأساسى فى الدولة ، الذى يقوم على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات فى المجال الأكاديمى ومجال البحث العلمى ، لذلك تؤكد هذه الجامعة على ضرورة إتقان اللغتين العربية والإنجليزية ، إلى جانب اللغة الوطنية فى عمليات التنمية الأكاديمية لدى طلابها ، وعملت الجامعة على إحياء التراث الاسلامى العظيم، وفقاً لتطورات العصر المتقدم ، وتخريج علماء مسلمين ذوى تربية متكاملة قادرين على قيادة مجتمع متعدد الأعراق [١٠٨].

بالإضافة إلى ما تقدم أُنشئت بعض المؤسسات التربوية الإسلامية المستقلة مثل المعهد العالمى للفكر الإسلامى والحضارة الإسلامية عام١٩٩١ International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC) الذى أُنشىء علي يد العلامة محمد نقيب العطاس[*] ؛ سعيًا وراء أسلمة العلوم الحديثة وتحقيق مفهوم وحدة المعرفة وتكامل مصادرها فى ضوء مبادئ الإسلام التوحيدية [١٠٩] ، حيث آمن العطاس بأن قيمة أى حضارة تتبع بشكل طبيعى من جامعتها ومعاهدها العليا ، مما دفعه إلى الإنخراط بشكل مستمر فى صياغة مؤسسة تربوية إسلامية ، تجلت فيها مظاهر الإسلام وخصائصه، لذلك كانت فكرة تأسيس هذا المعهد بمثابة الجهاز التطبيقى لرؤيته عن التأديب والوعى الإسلامى بعيدًا عن التشويش المعرفى الذى روج له الغرب[١١٠] .

ج- نشأة مؤسسات التعليم العالي الخاصة:

للتعليم الخاص في ماليزيا تاريخ طويل ، فلقد وجدت المؤسسات التعليمية الخاصة منذ خمسينيات القرن العشرين ، وفي زمن الاستقلال عام ١٩٥٧ كان هناك منظومتان تعليميتان

متوازيتان هما المدارس العامة والمدارس الخاصة ، وكانت الأخيرة مدارس للإرساليات المسيحية ، التي ترعي التلاميذ الكبار المتجاوزين للسن القانونية ، ممن لم يلتحقوا بالمدارس الحكومية ، وكانت هناك مؤسسات تعليمية خاصة أخرى مثل المدارس الدينية والمدارس الخاصة بالتعليم بالمراسلة ومعاهد للدروس الخصوصية ، وقدمت هذه المعاهد التدريب على إمكانية الكتابة على الآلة الكاتبة ، وبعض أعمال المحاسبة الأولية ، والتي تُعد الطلاب للمؤهلات العديدة المحلية والأجنبية في الميادين الخاصة .

ومع تنفيذ إمتحانات القبول على كلٍ من المستويين الأولي والثانوي الأدنى (الإعدادي)، وهو الأمر الذي أوصى به تقرير رزاق عن التعليم ١٩٥٦ ، والتي على إثره خرج كثيرٌ من الشباب من منظومة التعليم العام ، لذا اكتسبت هذه المؤسسات التعليمية الخاصة في الستينيات أهمية أكبر ؛ لأنها كانت توفر وجود المسار التعليمي البديل للمتسربين والراسبين، ونشأت الكثير من المؤسسات الخاصة في ربوع البلاد ؛ لتلبية هذه الضرورة التعليمية ، وعند إلغاء امتحان القبول الأولي عام ١٩٦٤ وامتحان القبول الثانوي الأدني عام ١٩٩١ أصبحت هناك ضغوط حقيقية؛ بسبب الفرص المتزايدة للالتحاق بالمستويات التعليمية ، في كل من المستويين الثانوي وما بعده ، الأمر الذي أدى إلى الطلب المتزايد على الالتحاق بالتعليم العالي ، والذي لم تستطع المؤسسات العامة الإيفاء به[١١١].

وبحلول الثمانينيات قدم مهاتير محمد عددًا من الخطط التنموية عقب انتخابه كرئيس للوزراء ١٩٨١ ، حيث شهدت ماليزيا تدفقًا ملحوظًا للاستثمارات الأجنبية فى مجالات التصنيع والخدمات ، والتى كانت إحدى ركائز العملية التنموية ، الأمر الذى ترتب عليه ضرورة اتخاذ إجراءات عديدة ، من أجل الاهتمام باقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، باعتبارها الاستثمار المستقبلى لماليزيا[١١٢].

لذا شهدت حكومة مهاتير محمد خصخصة[*] عديد من المرافق العامة وخدمات البنية التحتية ، مثل الاتصالات والكهرباء والخدمات البريدية والسكك الحديدية والطيران ، وبدأ التحرك نحو الخصخصة عام ١٩٨٤ ، واكتسب زخمًا كبيرًا خلال سنوات الركود الاقتصادي لعامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، أما فى التسعينيات فأصبح هناك توسعٌ كبير فى نطاق التعليم العالى الخاص ، وكان الأساس المنطقى لخصخصة التعليم من وجهة نظر مهاتير، تخفيف

العبء المالي عن الحكومة ، وتعزيز المنافسة الاقتصادية ، ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وتسريع نمو الاستثمار الخاص ، وتقليل القطاع العام ، وجعل نطاق التعليم أوسع من أجل تحسين القدرة التنافسية(١١٣).

وبحلول الثمانينيات ظهرت مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى حيز الوجود ؛ لمواجهة الطلب المتزايد على قطاعات التعليم العالي(١١٤). حيث ارتفع إجمالى القيد فى المؤسسات العامة بنسبة كبيرة منذ سبعينيات القرن العشرين ، والذي تسبب في عجز المؤسسات المحلية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، وزاد إجمالى القيد فى المؤسسات التعليمية المحلية للتعليم العالى ، والذي ارتفع من٩,٥١٧ طالب عام ١٩٧٠ إلى ٢٩,٠٠٠ طالب عام ١٩٨١ وإلى ٥٥٠٠٠ طالب عام ١٩٩٠ ، والذي أسفر عن تدفق أعداد كبيرة منهم للسفر إلى الخارج، وثمة تقدير يشير إلى وجود أكثر من ٧٣٠٠٠ طالب ماليزى يدرسون بالخارج وذلك عام ١٩٩٠(١١٥).

وفى ظل وجود السياسة الاقتصادية واستعمال نظام الكوتا ، والذى قيد قبول الطلاب من غير البوميبوترا فى المؤسسات العامة للتعليم العالى ، ازداد زخم خصخصة التعليم العالى؛ لاستيعاب هؤلاء الطلاب بدلاً من السفر للخارج (١١٦).

ومع الركود الاقتصادي العالمي في منتصف الثمانينيات ، وفرض الرسوم الكاملة على الطلاب الدارسين خارج البلاد ، أصبح التعليم الأجنبي باهظ التكاليف ، مما شكل صعوبة بالغة للآباء في إرسال أبنائهم للتعليم فى الخارج ، وزادت التكلفة إلى الضعف ، فأسفر ذلك عن قرار رئيس الوزراء مهاتير محمد بضرورة وضع برامج التوأمة Twinning Programs (٢+١)(٢+١)(٣+٠) مع الجامعات الأجنبية(١١٧) ، حيث كان يسمح للطلاب بالالتحاق خلال عامهم الجامعى الأول فى كلية محلية خاصة ، ثم تتم الدراسة بعدها لمدة سنتين فى إحدى الجامعات الأجنبية التى يختارها الطالب، لذا أُطلق على هذا النظام اسم (٢+١) وتعد الكليات الخاصة التى أُقيمت خلال هذه الفترة بمثابة الجيل الأول لمؤسسات التعليم العالى الخاص ، والذى نجح فى تخفيف الضغط على الأماكن المتاحة محليًا في جامعات وكليات التعليم العالي العام ، وتدفق العملات الوطنية للخارج (١١٨).

وفى تسعينيات القرن العشرين ازداد نمو وانتشار مؤسسات التعليم العالى الخاص ، وأُقيمت عديد من الكليات التى عُرفت بكليات الجيل الثاني والتي تبنت نظمًا شديدة التخصص في مجالات عديدة وشديدة الأهمية ، مثل الطب والهندسة والتكنولوجيا والعمارة ، وهى المجالات التي حرصت على تلبية احتياجات الدولة ، وعليه تطور النموذج التعليمى من مُعادلة (١+٢) إلى مُعادلة (٢+١) ، وبدأت بعض الكليات في تصميم برامج عبر البحار في صورة محلية ، وهو ما عُرف ببرامج دبلومة التخرج ، حيث يستكمل الطالب دراسته لمدة سنتين داخل ماليزيا ، ويسافر فى السنة الثالثة لجامعات أجنبية ، وهو ما أتاح للطلاب فرصة مهمة لتطوير معارفهم الدراسية والاحتكاك الدولي بأساتذة وزملاء ومعامل ومكتبات دولية [١١٩]. ومع منتصف التسعينيات كان حوالي ٢٠% من الطلاب يدرسون بالخارج ، وهذا كلف الدولة حوالى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ، مما استنزف خزينة الدولة ، ومن ثم أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار والتوسع في التعليم العالي ، وإنشاء المؤسسات العليا الخاصة على غرار المؤسسات الدولية[١٢٠].

هكذا شهدت السنوات الأولى من استقلال ماليزيا بداية تطوير في بنية التعليم العالي كرد فعل للتغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية، وخاصة بعد أن قامت أكبر ثورة تمرد عرقية في تاريخ ماليزيا عام ١٩٦٩، والتي كانت بمثابة الحد الفاصل بين المرحلة الأولى في تطوير منظومة التعليم العالي – التي كان قد خطط لها عدد من مفكري الملايو منذ بواكير القرن العشرين للنهوض بالعملية التعليمية و مثلت جامعة الملايو في كوالالمبور ١٩٥٩ نقطة انطلاقها– ، والمرحلة الثانية التي تعد بداية الانتقال من التعليم للنخبة إلى التعليم لكل جموع الشعب، حيث أصبح هناك تبدلًا في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ، والمجتمع مما أسهم في تأسيس ، وانتشار الجامعات العامة ليست كأبراج عاجية ، أو كونها مجرد مانح للدرجات العلمية ، ولكن كمؤسسات عليا للتعليم المستمر ؛ تلبية للأهداف التنموية ولتساير التطور الأوروبي مع الاحتفاظ بثوابت الإسلام، وخصوصيتها الدينية .

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة لجنوب شرق آسيا توضح الموقع الجغرافى لماليزيا

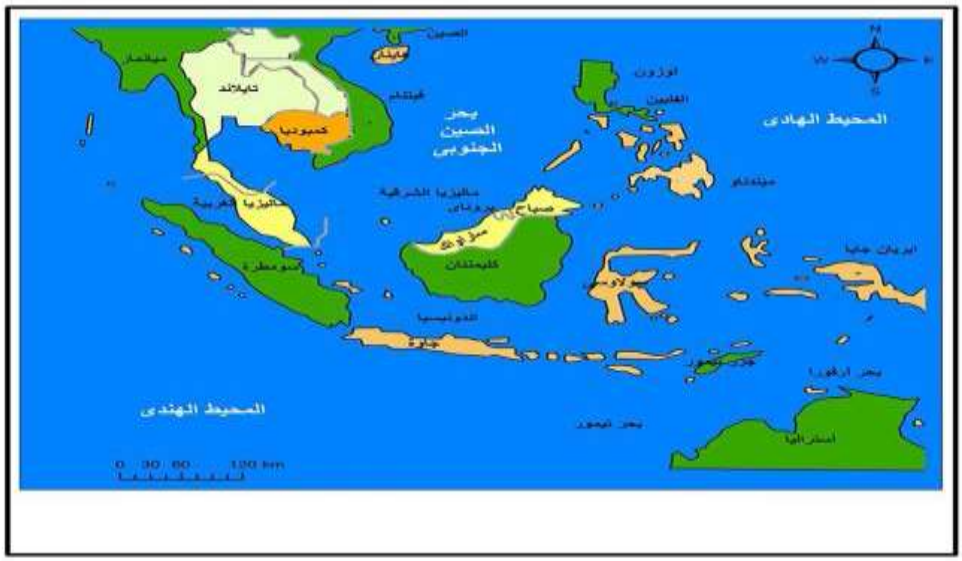

Source : Amarjit Kaur et Lan Metcalfe: the Shaping of Malaysia, Forward by Malcolm Falkus, 1st Edition, London, 1999.p.3

ملحق رقم (2)

جدول يوضح التحاق طلاب وطالبات جامعة الملايو حسب التخصصات المختلفة

١٩٧٠-١٩٦٠

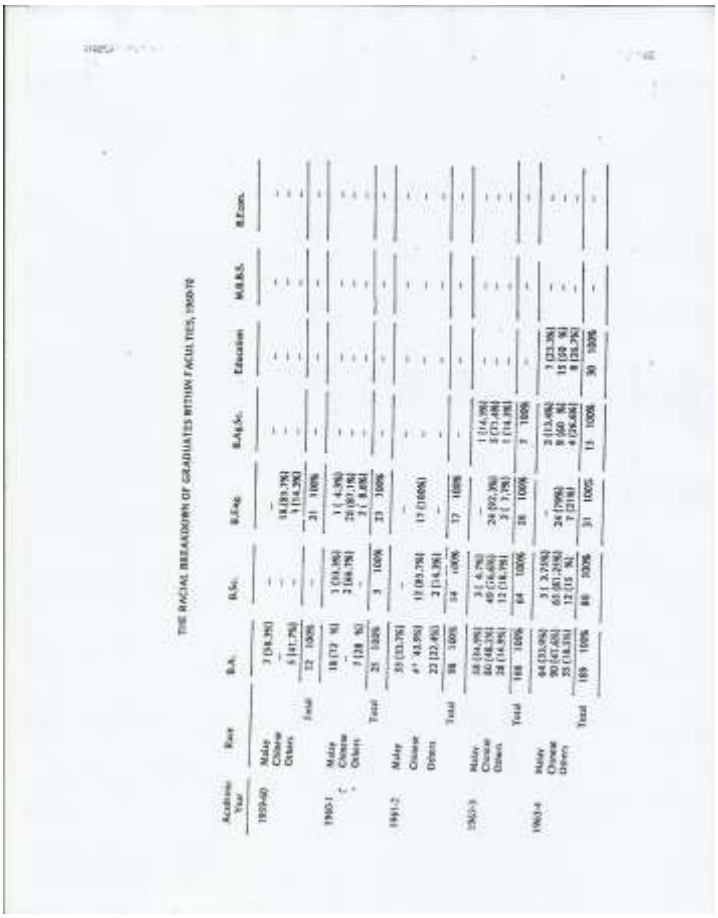

THE RACIAL BREAKDOWN OF GRADUATES WITHIN FACULTIES, 1959/70

Academic Year	Race	B.A.	B.Sc.	B.Eng.	B.Ag.Sc.	Education	M.B.B.S.	B.Econ.
1959-60	Malay	7 (94.3%)	-	-	-	-	-	-
	Chinese	-	-	18 (85.7%)	-	-	-	-
	Others	5 (41.7%)	-	3 (14.3%)	-	-	-	-
	Total	12 100%	-	21 100%	-	-	-	-
1960-1	Malay	18 (72 %)	3 (33.3%)	1 (4.3%)	-	-	-	-
	Chinese	-	3 (66.7%)	20 (87.1%)	-	-	-	-
	Others	7 (28 %)	-	2 (8.6%)	-	-	-	-
	Total	25 100%	3 100%	23 100%	-	-	-	-
1961-2	Malay	35 (53.7%)	-	-	-	-	-	-
	Chinese	4* 43.9%)	17 (85.7%)	17 (100%)	-	-	-	-
	Others	23 (22.4%)	3 (14.3%)	-	-	-	-	-
	Total	98 100%	14 100%	17 100%	-	-	-	-
1962-3	Malay	58 (54.7%)	3 (4.7%)	-	1 (14.3%)	-	-	-
	Chinese	80 (48.3%)	49 (76.6%)	24 (92.3%)	5 (71.4%)	-	-	-
	Others	28 (14.9%)	12 (18.7%)	2 (7.7%)	1 (14.3%)	-	-	-
	Total	166 100%	64 100%	26 100%	7 100%	-	-	-
1963-4	Malay	94 (55.3%)	3 (3.75%)	-	2 (13.4%)	7 (23.3%)	-	-
	Chinese	59 (34.7%)	65 (81.25%)	24 (75%)	8 (60 %)	15 (50 %)	-	-
	Others	17 (10 %)	12 (15 %)	7 (21%)	4 (26.6%)	8 (26.7%)	-	-
	Total	169 100%	80 100%	31 100%	15 100%	30 100%	-	-

Source: Mohamed Sufiyan bin Hashim: Problems and Issues of Higher Education Development in Malaysia, in Hoong, Yip Yat, ed :Development of Higher Education in South East Asia Problems and Issues, Regional Institute of Higher Education and Development, Singapore, 1973,p.81. نقلاً عن:

Majid Ismail Report Table 1

-5	Malay	86 (34.82%)	4 (3.2%)	1 (2%)	2 (9.5%)	20 (27.8%)	–	–	
	Chinese	111 (44.94%)	108 (85.7%)	43 (86%)	18 (85.7%)	39 (54.1%)	–	–	
	Others	50 (20.24%)	14 (11.1%)	6 (12%)	1 (4.8%)	13 (18.1%)			
	Total	247 100%	126 100%	50 100%	21 100%	72 100%	–	–	
1965-6	Malay	121 (36.23%)	4 (2.19%)		2 (8.7%)	21 (18.26%)	–	–	
	Chinese	147 (44.01%)	160 (87.43%)	28 (87.5%)	21 .3%)	63 (54.78%)	–	–	
	Others	66 (19.76%)	19 (10.38%)	4 (12.5%)		31 (26.96%)	–	–	
	Total	334 100%	183 100%	32 100%	23 100%	115 100%	–	–	
1966-7	Malay	163 (37.5%)	8 (4.1%)	–	3 (10.3%)	38 (23.1%)		–	
	Chinese	191 (44.1%)	161 (82.5%)	51 (96.2%)	22 (75.8%)	85 (51.8%)	–	–	
	Others	80 (18.4%)	26 (13.4%)	2 (3.8%)	4 (13.9%)	41 (25.1%)	–	–	
	Total	434 100%	195 100%	53 100%	29 100%	164 100%	–	–	
1967-8	Malay	239 (42.8%)	7 (2.9%)	–	3 (10.7%)	41 (24.4%)	–	–	
	Chinese	223 (39.7%)	211 (88.7%)	51 (92.7%)	21 (75 %)	104 (61.9%)	–	–	
	Others	98 (17.5%)	20 (8.4%)	4 (7.3%)	4 (14.3%)	23 (13.7%)	–	–	
	Total	559 100%	238 100%	55 100%	28 100%	168 100%	–	–	
1968-9	Malay	269 (43.9%)	17 (5.47%)	1 (1.4%)	12 (23.5%)	81 (27.8%)	8 (12.9%)	31 (31.3%)	
	Chinese	242 (39.5%)	277 (89.06%)	71 (95.9%)	37 (72.6%)	155 (53.3%)	48 (77.4%)	62 (62.6%)	
	Others	102 (16.6%)	17 (5.47%)	2 (2.7%)	2 (3.9%)	55 (18.9%)	6 (9.7%)	6 (6.1%)	
	Total	613 100%	311 100%	74 100%	51 100%	291 100%	62 100%	99 100%	
1969-70	Malay	311 (44.5%)	22 (4.5%)	1 (1.4%)	15 (30.7%)	91 (30.23%)	4 (5.9%)	81 (35.4%)	
	Chinese	278 (39.8%)	443 (89.8%)	61 (85.9%)	29 (59.2%)	165 (54.81%)	60 (89.6%)	123 (53.7%)	
	Others	100 (15.7%)	28 (5.7%)	9 (12.7%)	5 (10.2%)	45 (14.95%)	3 (4.5%)	25 (10.9%)	
	Total	699 100%	493 100%	71 100%	49 100%	301 100%	67 100%	229 100%	
Cumulative Year	Malay	1,369 (40.55%)	69 (4.04%)	4 (0.88%)	40 (17.92%)	299 (26.2%)	12 (9.3%)	112 (34.15%)	1,905 (25.9%)
	Chinese	1,404 (41.59%)	1,488 (87.17%)	408 (90.06%)	162 (72.68%)	626 (54.9%)	108 (83.7%)	185 (56.4 %)	4,381 (59.54%)
	Others	603 (17.86%)	150 (8.79%)	41 (9.06%)	21 (9.4%)	216 (18.9%)	9 (7 %)	31 (9.45%)	1,071 (14.56%)
	Total	3,376 100%	1,707 105%	453 100%	223 100%	1,141 100	129 100%	328 100%	7,357 100%

الهوامش

(*) تقع ماليزيا في دائرة قريبة من خط الاستواء بين دائرتي عرض ١-٧ شمالاً وخطي طول ١٠٠- ١١٩ شرقًا في وسط الطريق البحري بين الهند والصين. (انظر: رءوف شلبي : الإسلام في أرخبيل الملايو ومنهج الدعوة إليه ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٣٢). وفي مركز متوسط بين دول إقليم جنوب شرق آسيا، حيث تقع مملكة تايلاند في شمال ماليزيا الغربية ، وسلطنة بروناي في شمال الجزء الشرقي لماليزيا ، وجمهورية إندونيسيا في جنوبها ، حيث يفصل بينهما المضيق المائي المشهور بمضيق ملقا**Malaca** ومن الجنوب تتصل ماليزيا بجمهورية سنغافورة بجسرمائي ضيق صغير عليه كوبري متحرك (انظر الملحق رقم (١) خريطة توضح الموقع الجغرافي لماليزيا. وكلمة ماليزيا : تتكون من مقطعين [مالاى ، إيزيا]. مالاى: وهى تعنى الملايو، أما إيزيا تعنى آسيا، وهى تشير إلى الأعراق الأسيوية التى تركت بلادها واستقرت فى ماليزيا، أى: أن شعبها يتكون من شعب الملايو وبعض الشعوب التى نزحت إليها كالصينيين والهنود وغيرهم . (انظر: عادل محمد عبد القادر على: التعددية الدينية فى المجتمع الماليزى وأثرها فى التعايش السلمى ، حولية كلية الدعوة الإسلامية ، قسم الأديان والمذاهب، الجزء الأول ، العدد السادس والعشرون ، جامعة الأزهر، ٢٠١٣ ، ص٥٥) .

(1) Martin Rudner:" Education, Development and Change in Malaysia", South East Asian Studies, Vol. 1, No.1, June 1977, p.23.

(٢) على إسماعيل وآخرون : تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالى لمواكبة حاجات المجتمع ، المؤتمر الثانى عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى **(** المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وحاجات المجتمع فى الوطن العربى**)**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت ٦ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص٧.

(*) اقتصاد المعرفة هو الذى يستخدم المعرفة والإبداع والابتكار بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية، وخلق الثروة حيث أن المعرفة هى الوسيلة الأساسية، التي تقود إلى النمو والبقاء في ظل التنافسية العالمية ، الأمر الذى جعل نواة اقتصاد المعرفة هو رأس المال البشرى القادر على الخلق والإبداع وتطبيق التكنولوجيا وتطوير المعرفة ومواكبة العولمة (انظر: مدحت أيوب: اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إلى العولمة، هدى ميتكيس (محررًا) : ماليزيا والعولمة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص١٢٦، ١٢٧).

(3) Jasvir kaur Singh, Jan Schapper, ET (all): ET all: The Impact of Economic policy on Reshaping Higher Education in Malaysia, in M. Devlin, J. Nagrand A.Lichtenberg (Eds): Research and Development in Higher Education: Reshaping Higher Education, Vol. 33, Annual International conference, Melbourne, 6-9 July, HERDSA, Australia, www.herdsa.org.au p. 586.

(*) بلغت نسبة الانفاق الحكومى على التعليم في ماليزيا ٢٠,٤ % من الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٤، في حين بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على كلٍ من الدفاع والصحة ١١,٧% ، ٥,٦ % على التوالي . وفي ذلك إشارة إلى المكانة الكبيرة التي يحتلها التعليم من الإنفاق الحكومي في ماليزيا ، والمقارنة بين نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في ماليزيا ومصر مخجلة للغاية. (انظر : البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٥، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص١٧٠**)**.

(٤) عطيات أبو العينين: مشاهير عبر التاريخ ، رائد نهضة ماليزيا مهاتير محمد، ط٣، دار الفاروق، القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٤.

(٥) رجاء إبراهيم سليم : السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية فى ماليزيا ، كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض (محررين) : النموذج الماليزى للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص١٠٤.

(٦) سوسيلا مالاكولونتو ، ناجابان سى رينجاسامى : السياسات والممارسات التعليمية لمواجهة التنوع الثقافى فى ماليزيا ، المشكلات والتحديات ، ترجمة : شويكار زكى ، مجلة مستقبليات ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الثاني ، يونيه ٢٠١٢ ، ص٢١٣.

(7) Machi Sato: Dilemmas of Public University Reform in Malaysia, Monash University Press, Australia, 2007, www.monash.edu.au/mai, p. 1.

(8) Surendra Subramani: Cultural preservation Measures Adopted in the Higher Education System of Malaysia, Ph.D., Universiy of Oregon, August 2000. p.122. نقلاًعن **Eric Ashby: Universities: British, Indian, African, Astudy in the Ecology of Higher Education. London, 1966, p. 224.**

(9) Surendra Subramani: op. cit., p. 123.

(10) Machi Sato: op. cit., p. 6.

(11) Mohamed Suffian Bin Hashim: The Growth of University Education in Malaysia in TApingkae, Amnuay: The growth of Southeast AsianUniversities: Expansionversus Consolidation Regional Institute of Higher Education and Development, Singapore, 1974, p. 43.

(12) Viswanathan Selvaratnam: Change Admist Continuity: University Development in Malaysia, in Philip G. Altbach et Viswanathan Selvaratnam: From Dependence to Autonomy, The Development of Asian Universities, 1st Edition, Kluwer Academic Publishers Dordrecht, Netherlands, London, 1989, p. 191.

(13) V.Selvaratnam: the Higher Education System in Malaysia Metropolitan, Cross – National, or National?, Monograph, Institute for Higher Education Low and Governance, University of Houston, London,W.D., p. 15.

(١٤) رجاء إبراهيم سليم: تجربة التعليم في ماليزيا، بحث ضمن كتاب: مجموعة باحثين : الإسلام الحضاري ، النموذج الماليزي، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط٢ ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ ، ص٢٦٤.

(*) كانت كلية الطب في جامعة الملايو أول كلية للطب في ماليزيا الحديثة بعد الاستقلال ، والتي أنشئت عام ١٩٦٣ ، ثم أنشئت كلية الطب الثانية في جامعة ماليزيا الوطنية عام ١٩٧٢ ، ليصل عدد الكليات الطبية إلى حوالي ٢١ كلية عامة وخاصة للطب في ماليزيا عام ٢٠٠٧. (انظر:

- Victor K. E. Lim: Medical Education in Malaysia, Medical Teacher, 2008, pp. 119-120.)

(15) Mohamed Suffian Bin Hashim: op. cit., p. 43.

(١٦) رءوف شلبي : المرجع السابق ، ص٣٥٩.

(١٧) عبد الرزاق بن وان أحمد الهدوى : اللغة العربية فى ماليزيا بعد الاستقلال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٠ ،ص٢٢٨.

(18) University of Malaya, in Malaysian Education Promotion Council: Education in Malaysia (Meeting Challenges of The K-Economy), Kuala Lumpur, 2001, pp. 67, 69.

(19) Loc. cit.

(*) إنجليزي كان يشغل منصب موجه عام في جامعة أكسفورد ، ثم حضر إلى الملايو للتباحث حول موضوع التعليم الخاص بأبناء الملايو، وأُختير مديرًا لتلك اللجنة. (انظر : محمد سيف الدين فهمى : المنهج فى التربية المقارنة، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٥٠٠).

(*) تشكلت لجنة لدراسة الشؤون التعليمية للمدارس الوطنية ، برئاسة السيد بارنيز وأربعة خبراء من الأوربين ، وخمسة من أهل الملايو ، ودرست هذة اللجنة المشكلة الخاصة بالتعدد العرقي ودور التعليم في بناء الأمة (انظرعبد الله زين الباز شادى: الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية فى النهضة الماليزية فى الربع الأخير من القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥، ، ص١٣٤). وتضمن تقريرها ضرورة إصلاح التعليم الابتدائي ، وتوحيد الأعراق تحت قومية واحدة، مع إلغاء جميع مدارس الأجناس الابتدائية ، وأن تكون المدرسة الوطنية البديل لمختلف الأجناس ، وأن تكون لغة التدريس اللغة الملايوية والإنجليزية ، أما الصينية والهندية فتعتبران من المواد الدراسية (انظر:عبد السلام حاج يوسف : المرجع السابق ، ص٦٥) أثار تقرير بارنيز مخاوف واعتراض الأقلية الصينية القوية اقتصاديًا وثقافيًا بل ورفضوه تمامًا ؛ بحجة أن تنفيذ مقترحات التقرير ستؤدي إلى القضاء علي اللغة الصينية ، كوسيط للتدريس وإضعاف الثقافة الصينية في البلاد، فقامت الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة السياسة التعليمية في البلاد ، ضمت السيد وين . عضو لجنة الأمانة للمدارس العالية الصينية . والسيد وو . خبير التعليم من قبل الأمم المتحدة . ووضعت اللجنة تقريرها عن التعليم الصيني فى الملايو، عُرف بتقرير " وين – وو" أو التقرير الصينى ، وكانت أهم توصياته الإبقاء على المدارس الصينية ، إلى جانب المدارس الأخرى ، وأن تُدرس اللغة الصينية إلى جانب اللغتين الملايوية والإنجليزية (انظر محمد سيف الدين فهمى: المنهج فى التربية المقارنة ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة،١٩٨٥ ، ص٥٠٤) وفي النهاية شكلت الحكومة لجنة لبحث التقريرين السابقين ، وانتهت إلى الأخذ بتقرير بارنيز مع إضافة بعض التعديلات ،حيث أوصت بالإبقاء على المدارس الوطنية ، والتدريس فيها باللغة الملايوية والإنجليزية، كلغة ثانية مع السماح بالتدريس باللغة الصينية والهندية كلغة أخرى ،عندما يستدعي وضع المدرسة ذلك ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي ونقص الموارد المالية اللازمة لعملية التطبيق أعاقا عملية الإصلاح.(انظر: عبدالله زين البازشادي : المرجع السابق ، ص١٣٥).

(*) تون عبد الرزاق داتوك أون **Tun Abdul Razak Bin Dato on** ثالث رؤساء الوزراء في حكومة ماليزيا (١٩٧٦-١٩٨١) وهو والد رئيس وزراء ماليزيا الحالي نجيب تون رزاق. وُلد عبد الرزاق في ١٢ يناير ١٩٢٢ م بجوهور بحرو **Johur Bahru**، وتُوفي عن عمر ٦٨ عامًا إثر تعرضه لأزمة قلبية بسان فرانسيسكو- أمريكا **Sanfransisco – U.S.A** في ٢٩ مايو عام ١٩٩٠ . (انظر: أسيف أحمد عرش المنير الأندونيسي: جهود السيد محمد نفيب العطاس في أسلمة العلوم الحديثة بماليزيا وأثرها في نشر الدعوة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر، ٢٠١٤، ص ٣٣٩).

(٢٠) سوسيلا مالاكولونتو ، ناجابان سى رينجاماسى : المرجع السابق، ص٢١١.

(21) Rosnani Hashim:Educational Dualism in Malaysia, Printed By Academe Art and Printing Services, kuala Lumpur, 2004, pp. 63-64.

(٢٢) عبد الله زين الباز شادى: المرجع السابق، ص١٣٦.

(23) Abdul Razak Baginda ET Peter Schier: Education in Malaysia Unifying or Divisive? Malaysian Strategic Research Centre and Konrad Adenauer Foundation, Kuala Lumpur, W.D, p. 19.

(24) Loc.cit.

(25) Choong Leankeow: Philosophy and Education in Malaysia, 1st Edition, Kumpulan BudimanSdn Bhd, Kuala Lumpur, 2008, p. 34.

(26) Ibid, p. 36.

(*) مهاتير محمد: (وينطق محاضير ومهاثير أيضًا) هو مؤسس النهضة التنموية الماليزية ورئيس وزراء ماليزيا الرابع منذ الاستقلال ، والأطول حكمًا إذ أُنتخب لخمس فتراتٍ متتالية فى الفترة(١٩٨١- ٢٠٠٣) ، ولد فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ فى مدينة ألور ستار فى ولاية كيداه شمال ماليزيا ، وهو الابن الأصغر لتسعة أشقاء ، والده من أصول هندية أما أمه فهي سيدة ملايوية ، وينتمى مهاتير إلى العنصر الملايوي. تخرج في كلية الملك إدوارد السابع الطبية فى سنغافورة عام ١٩٤٧، وانغمس في السياسة منذ سنوات دراسته الأولى ، بسبب غضبه من الاستعمار والضعف الذى يعيشه أبناء وطنه من الملايو، فنشط ضمن الحراك الطلابى عام ١٩٤٥، والتحق بالمنظمة الوطنية الملايوية (أمنو) والتى تعتبر أكبر حزب سياسى فى ماليزيا، وبدأت رحلة الصعود السياسي له بعد انتخابه عضوًا فى البرلمان عام ١٩٦٤ ، ثم عُين وزيرًا للتربية والتعليم ، وله مؤلفات عديدة تنم عن فكره السياسي منها (معضلة الملاى **The Malay Dilemma**) الذى مُنع من النشر فى بلاده لقسوته على أبناء عرقه ووصفهم بالكسل مقارنة ببقية العرقيات الأخرى. وكتاب التحدى **The Challenge** وصوت آسيا **The Voice of Asia** وغيرها من المؤلفات التى تلقى الضوء على المجتمع الماليزي ومشكلاته ، وتنحى مهاتير عن الحكم في عام ٢٠٠٣ ، ولكنه ظل مؤثراً في الدوائر السياسية وعضوا في حزب آمنو الحاكم ، ثم دوّن سيرته في مذكراته التي صدرت وتُرجمت تحت عنوان طبيب في رئاسة الوزراء. للمزيد (انظر: محمد السيد سليم: محاضير محمد، بحث ضمن عظماء آسيا فى القرن العشرين، تحرير ماجدة على صالح، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ص١٢١ ، ١٢٣ ؛ عطيات أبو العينين: المرجع السابق ، ص٢٥-٣٠) .

(٢٧) ماجدة علي صالح: سياسات التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، السياسات العامة فى ماليزيا، جابر سعيد عوض(محررًا) ، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٠١.

(28) Mid-term Review of the First Malaysia Plan (1966-1970), Kuala Lumpur: Jabtan Cetak Kerajaan, pp. 163, 164.

(29) Sharon Ahmat: Nation Building and the Unveristy in Devolping Countries: the Case of Malaysia Higher Education, Vol. 9, No. 6, Novamber 1998, pp. 725, 726 ; Mohamed Suffian Bin Hashim: The Growth of University Education in Malaysia, op. cit., p. 45.

(30)Abdul Rahman Haji Ismail and Mahani Musa:History of Growth and Development of Higher Education in Malaysia Until 2007, in : Zailan Moris: 50 Years of Higher Education Development in Malaysia (1957 – 2007), Translated by National Higher Education Research Institute, University Sains Malaysia, Pinang, Malaysia, 2010, p. 18.

(31) V. Selvaratnam: The Higher Education System in Malaysia: Metropolitan, Cross National, or National?, op. cit., p. 13.

(32) Abdul Rahman Haji Ismail and Mahani Musa: op. cit., pp.18, 19.

(*) قامت في نهاية عام ١٩٦٩ أعمال شغب وتمرد واسعة بين الملايويين ،عرفت باسم أموك **Amok** ، وانتقل هذا التعبير إلى اللغة الإنجليزية وقاموس أكسفورد ،على إنه تمرد الملايويين ضد سلطاتهم الحاكمة على استئثار الأقلية الصينية وصفوة الملايويين بثروات البلاد ، وأدت للإطاحة برئيس الوزراء المشهور الذي يُعتبر أبو الماليزيين تنكوعبدالرحمن. (للمزيد انظر ص١٦ – ١٧ من البحث).

(٣٣) فيلم وثائقى. عن نهضة ماليزيا ومهاتير محمد أرشيف الجزيرة الوثائقية (يتضمن لقاء مع بعض الشخصيات البارزة أمثال مارينا مهاتير محمد ناشطة اجتماعية وسياسية . كوالالمبور، نورما زين أستاذ اقتصاد بجامعة ماليزيا بكوالالمبور، وشام سول أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة ماليزيا) بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٥.

(34) K.S. Jomo: "Whither Malaysia's New Economic Policy?" Pacific Affairs, Vol. 63, No. 4, University of British, Colombia, 1991, p. 470.

(٣٥) ماليزيا موجز الكتاب السنوي ١٩٧٤: ترجمة محمد تقي الدين قنديل، شركة ماس للطباعة، مطابع الأهرام التجارية ، سفارة ماليزيا بالقاهرة، ، ١٩٧٤، ص ص١٣٧-١٣٨.

(*) معهد مارا للتكنولوجيا : ترجع جذوره إلى هيئة التنمية الصناعية الريفية **RIDA** التى تأسست عام ١٩٥٦ تحت إشراف وزارة التنمية الريفية الخاصة بإعادة بناء وتنمية المجتمع الريفى، وفى عام ١٩٦٥ تحول قسم التدريب فى هذه الهيئة إلى مكتب مارا أو معهد مارا للتدريب ،كفرع لمجلس الوصاية والتنمية الشعبية ، وبدأ يقدم الدورات المهنية الخارجية التى تقدمها الهيئات المهنية الدولية ، وفى عام ١٩٦٦ بدأت مارا بتقديم دورات الدبلوم الخاصة المعترف بها من قبل المنظمات الدولية ، وفى عام ١٩٦٧ تغير اسم معهد مارا إلى معهد مارا للتكنولوجية لتلبية الطلب المتزايد لإعداد القوة العاملة الماهرة من البوميبوترا، ووسع المعهد البرامج التعليمية الخاصة به؛ لتتوافق مع البرامج التعليمية الخاصة بالمؤسسات العليا الدولية ، وفى أغسطس عام ١٩٩٩ تغير اسم معهد مارا إلى جامعة مارا للتكنولوجيا،

بموجب التعديل القانونى الخاص بمعهد مارا للتكنولوجيا عام ١٩٧٦، وأصبحت الجامعة تحت إشراف وزارة التعليم العالى على قدم المساواة مع الجامعات الأخرى فى البلاد ، ويقع الحرم الرئيسى على مساحة ٣٠٠ فدان فى شاه علم بولاية سيلانجور، وللجامعة حوالى ٢٦ فرع و٢٢ كلية تابعة لها فى جميع أنحاء البلاد ، وهى الجامعة الوحيدة تقريبًا التى لها حرم جامعى فى كل ولاية ، وفى عام ٢٠٠٩ كان بها حوالى ١٣٩,١٩٢ طالبًا من البوميبوترا لتدريبهم على المجالات التقنية والأعمال التجارية ومجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعة والفنون؛ لتحقيق أهداف ورؤية الجامعة ؛لأن تصبح واحدة من الجامعات الرائدة فى إعداد طلاب البوميبوترا للدراسة فى تلك المجالات . (انظر :

- Hena Mukherjee, ET (all): Draft for Discussion Do Not Cite Affiramative Action Polices in Malaysian Higher Education, W.P, March 2011, pp. 37-38.)

(٣٦) ماليزيا موجز الكتاب السنوي ١٩٧٤ : المرجع السابق ، ص١٢٩.

(*) تحول اسمها إلى جامعة بوترا ماليزيا **University Putra Malaysia** عام ١٩٧٧.

(37**) Hena Mukherjee ET (all): op. cit., p. 13.**

(38**) Report of The Higher Education Planning Committee, Kuala Lumpur, Malaysia, 1967,** نقلا عن **V. Selvaratnam: The Higher Education System in Malaysia: Metropolitan, Cross National, or National? , op. cit., p. 11.**

(39**) Ooi Keat Gin : Historical Dictionary of Malaysia, Historical Dictionaries of Asia, Oceania, and the Middel East, No. 71, USA, 2009, p. 319.**

(40**) Mohamed Suffian Bin Hashim: op. cit., pp. 47-49.**

(41**) Third Malaysia Plan (1976-1980) Kuala Lumpur, Government Press, 1976, p.388.**

(42**) Second Malaysia Plan (1971-1975) Kuala Lumpur, Jabtan Chetak Kerajaan, 1971, p. 226.**

(*) تشكل حزب جمعية الصينيين الملايويين عام ١٩٤٩ قبيل الاستقلال، وهو حزب ليبرالي علماني خاص بالقومية الصينية ،وكثير من قياداته من المثقفين ثقافة إنجليزية وهم يمثلون الرأى السياسي الصيني. (انظر: محسن محمد صالح : النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، العدد١٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات، ٢٠٠٨ ، ص١٥).

(43**) Second Malaysia Plan: op. cit., p. 227.**

(44**) First Malaysia Plan: op. cit., p. 172.**

(*) تأسس عام ١٩٤٥، ويمثل الأقلية الهندية فى البلاد ، وله توجهات علمانية ، ومتأثر بحزب المؤتمر الهندى فى الهند، وأُسس قبيل الاستقلال لتمكين القومية الهندية من المشاركة فى السياسة . (انظر : محمد شريف بشير : الإسلاميون الماليزيون بين الحكم والمعارضة ، مجموعة باحثين: المرجع السابق ، ص ٦١).

(٤٥) سوسيلا مالاكولونتو ، ناجابان سى رينجاماسى: المرجع السابق ص **213** ؛ محسن محمد صالح: المرجع السابق، ص١٤٢.

(*) يمثل التنظيم القومى الحاكم لماليزيا منذ الاستقلال ، تكون عام ١٩٥٣ ، ويمثل تحالفًا يضم ١٤ حزبًا من مختلف العرقيات فى المجتمع ، بما يعكس طبيعة الشكل الفيدرالى للدولة ، وكثرة الانشقاقات والنزاعات بين الأحزاب المختلفة وواقع التعددية العرقية ، وتعد المنظمة القومية الملايوية المتحدة (أمنو) الإئتلاف الحزبى المسيطر فى الجبهة. (انظر : ناهد عز الدين : تطور مؤسسات المجتمع المدنى فى ماليزيا ، هدى ميتكيس ، حسن بصري (محررًا) : قضايا الإصلاح في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٤٣).

(٤٦) سوسيلا مالاكولونتو ، ناجابان سى رينجاماسى: المرجع السابق ، ص٢١٤ .

(٤٧) وفاء لطفى حسين عبد الواحد: التجربة الماليزية فى إدارة المجتمع متعدد الاعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتى الأفارقة الزنوج فى جنوب السودان والأكراد فى العراق، ط١، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٠، ص٩٤ .

(٤٨) جابر سعيد عوض: رؤية القيادة لقضايا الإصلاح في ماليزيا : هدى ميتكيس وحسن بصرى (محررين) ، قضايا الإصلاح في ماليزيا ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠، ص١٥.

(٤٩) حسن المنقوري : ماليزيا الاتحادية ، مجلة الدبلوماسي ، العدد السابع عشر ، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية ، ١٩٩٥. ، ص ص٩٥-٩٦.

(٥٠) خطبة ألقيت فى مؤتمر الشورى العربى السادس بجدة، السعودية: فى ١٤مارس، ٢٠٠٤ ، خطابات محاضير محمد، ترجمة عمر الرفاعي ، مكتبة الشروق الدولية، ط١، يناير ٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٥١) جابر عوض: إدارة المجتمع الماليزى متعدد الأعراق : حسن بصرى ، هدى ميتكيس (محررين) ، ماليزيا من منظور عالمى ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٧٧.

(٥٢) البنك الدولي: (ماليزيا: التنوع العرقي، وتسوية المنازعات، والتنمية)، تقارير عن التنمية المستدامة في العالم ٢٠٠٣، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٥٤ ؛

- K. S. Jomo: op. cit., pp. 470-477.

(53) Surendra Subramani: op. cit., p. 131.

(54) V. Selvaratnam: The Higher Education System in Malaysia: Metropolitan, Cross National, or National?, op. cit., p. 22. نقلا عن **Report of the Committee Appointed by the National operations Council to Study Campus Life of the University of Malaya kuala Lumpur: Government Printers, 1971.**

(55) viswanathan Selvaratnam :Ethnicity, Inequality and Higher Education in Penjnsular Malaysia: The Sociological Implications, No. 78, Paper Presented at the Regional Conference on Sociology of Education, New Delhi, India, 1987, pp. 11,12.

(56) Hena Mukherjee, ET (all): op.cit, p. 31.

(٥٧) انظر الملحق رقم (٢).

(٥٨) هبنا موخرجى وجاسبير سارجيت سينغ : التربية والسياسية الاجتماعية : حالة ماليزيا ، مجلة مستقبليات، المجلد الخامس عشر،العدد الثاني ، مركز مطبوعات اليونسكو ، مصر ، ١٩٨٥، ص٣٢٠.

(59) viswanathan Selvaratnam :Ethnicity, Inequality and Higher Education in Penjnsular Malaysia: The Sociological Implications: op.cit., pp. 11, 12.

(٦٠) سوسيلا مالاكولونتو ، ماجابان سى رينجاسامى: المرجع السابق، ص٢٠٧ .

(*) تتكون الروكنجارا من كلمتين ملايويتين (روكون **Rukun** تعني المبدأ، ونجارا **Negara** تعني القوم) وكلمة الروكونجارا تعنى الأيدولوجية القومية (**Principles of the Nation**) . انظر:

- Ooi Keat Gin: op. cit., p. 278.

(61) loc.cit.

(62) Eighth Malaysian Plan, Kuala Lumpur, Government Printer, 2001, p. 1.

(63) Asma Abdullah, Paul B. Pedersen: Understanding Multicultural Malaysia, Puzzles Iirritations (Malaysia: Pearson Malaysia Sdh. Bhd, 2003, p. 67.

(*) السياسة الاقتصادية الجديدة: هى السياسة التى تبنتها الحكومة إثر الاضرابات العرقية التي شهدتها ماليزيا عام ١٩٦٩ لسوء توزيع الثروة الذى مال بشدة لصالح الصينين والهنود ،إلى جانب فوز الصينيين بنسبة كبيرة في إنتخابات ١٩٦٩، فشعر الملايويون بأن كلاً من القوة الاقتصادية والسياسية بدأت تميل لصالح الصينيين فعملت الحكومة على وضع هذه السياسة من أجل إعادة هيكلة المجتمع ، وتوزيع الثروة وتصحيح ذلك الخلل وإعادة التوزيع ،ليست بالأخذ من ثروة الهنود والصينيين للملايو، ولكن بتضخيم كعكة الاقتصاد وزيادة معدل نمو القطعة للملايو ، بمائة مرة أسرع من معدل النمو لغير الملايو، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأعراق الأخرى. (انظر: ميرفت عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ص ٣١٣ ، ٣١٤ ؛ خطاب مهاتير محمد : مؤتمر الشورى العربى السادس بجدة ٢٠٠٤ ، خطابات محاضير محمد : المرجع السابق، ص٩٥).

(٦٤) جابر سعيد عوض: رؤية القيادة لقضايا الإصلاح فى ماليزيا، المرجع السابق ، ص ١٧.

(65) Jomo wame Sundaram: Malaysia's New Economi Policy and Nationalunity, Third world Quarterly, Vol. 11, No. 4, Ethincity in world Politics, Taylor & Francis, LTD. 1989, p. 45.

(66) Jomo K. Sundaram, Khoo Boo Teik, and Chang Yii Tan: Vision, Policy and Governance in Malaysia, the World Bank, PSD Occasional Paper No. 10, September 1995, p.13.

(٦٧) ماليزيا موجز الكتاب السنوي١٩٧٤: المرجع السابق، ص١٠٦.

(68) Malaysia Ministry of Education, Education in Malaysia A Journey to Excellence: Prepared by the Educational Planning and Research Division, Kuala Lumpur, 2001, p. 12.

(69) Hena Mukherjee, ET (all): op. cit., p. 34.

(70) Machi Sato: op. cit., p. 9.

(71) Akiko Kamogawa: "Higher Education Reform: Challenges towards AKnowledge Society in Malaysia", African and Asian Studies, Vol. 2, No. 4, 2003, p. 548.

(72) Lim Teck Chee: "Higher Education in Malaysia and Singapore: Common Roots but Differing Directions", Higher Education Policy, Vol. 6, No. 2, 1993, p. 21.

(73) Rosnami Hashim: Education and Nation Building in Syed Arabi Idid: Malaysia at 50 Achievements and Aspirations, Thomson Learning Offices in Asia, IIUM, Malaysia, 2008, pp. 46-48.

(74) Viswanathan.Selvaratnam: Change Admist Continuity: University Development in Malaysia, op. cit., p. 196.

(75) Lim Teck Chee: op. cit., p. 21.

(٧٦) هدى ميتكيس: رؤية محاضير محمد للتنمية ، الفكر السياسي لمحاضير محمد ، محمد السيد سليم (محررًا) ، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٧١، ٧٢.

(٧٧) مذكرات الدكتور مهاتير محمد (طبيب في رئاسة الوزراء): ترجمة أمين الأيوبي، ط١، الشبكه العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٧٠٦.

(٧٨) ست سبولدنع وشويب بن حسين : التمييز العكسى فى التعليم الماليزى ، مجلة مستقبليات ، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، مركز مطبعات اليونسكو ، مصر ، ١٩٨٩، ص١١٥.

(٧٩) جابر عوض: إدارة المجتمع الماليزي المتعدد الأعراق، المرجع السابق، ص١٨٣.

(٨٠) ست سبولدنع وشويب بن حسين : المرجع السابق ، ص١١٦.

(81) Tham Seong Chee: Issues in Malaysian Education: Past, Present, and Future, Journal of Southeast Asean Studies, Vol. 10, No. 2, Cambridge University Press, September 1979, p. 348.

(82) Machi Sato: Education, Ethnicity and Economics: Higher Education Reforms in Malaysia 1957- 2003, NUCBJLCC, 7, 1, 2005. p. 79.

(٨٣) ست سبولدنع وشويب بن حسين : المرجع السابق ، ص١١٨.

(84) Ministry of Education, Education in Malaysia A Journey to Excellence: Prepared by the Educational Planning and Research Division, Kuala Lumpur, 2001, p. 123.

(85) S. Gopinathan: Cosmopolitan and Indigenization in Third World Higher Education: Acase Study of University Kebangsaan Malaysia in Fred Lazin, Samuel Aroni Et(all): The Policy Impact of University in Developing Regions, 1st Edition, Palgrave Macmillan UK, 1988, p. 177.

(86) University Kebangsaan Malaysia: Malaysia Education Promotion Council: op. cit., p. 63.

(87) University Kebangsaan Malaysia: Malaysia Education Promotion Council: op. cit., p. 65.

(88) loc.cit.

(89) Abdul Rahman Haji Ismail and Mahani Musa: op. cit., p. 22.

(90) Fourth Malaysia Plan 1981 -1985, Malaysia, kuala Lumpur, 1981, pp. 349, 350.

(91) Mohamed Suffian Bin Hashim: op. cit., p. 57.

(92) Ibid, p. 66.

(93) Machi Sato: Education, Ethnicity and Economics: Higher Education Reforms in Malaysia 1957- 2003, op.cit, p. 78.

(*) أن تكون اللغة القومية هي لغة الملايو بشرط : عدم حظر أو منع أي شخص من استخدام أى لغة أخرى، لأغراض غير الأغراض الرسمية ، أو بتدريس أي لغة أخرى أو بتعلمها . للمزيد عن المادة ١٥٢ الخاصة ببند اللغة في ماليزيا ، (انظر دساتير العالم ، دستور ماليزيا، المجلد الثامن ، ترجمة وتقديم أماني فهمي ، الطبعة الأولى ،٢٠١٣، ص١٧٢.

(94) Machi Sato: Dilemmas of Public University Reform in Malaysia: op. cit., p.7.

(95) Surendra Subramani: op. cit., p. 136.

(٩٦) سوسيلا مالاكولونتو ، ناجابان سى رينجاماسي : المرجع السابق، ص٢١٦.

(97) Rosnami Hashim :Education and Nation Building, op. cit., p. 50.

(98) Rosnani Hashim: Educational Dualism in Malaysia, op. cit., pp. 71-72.

(99) Abdul Rahman Haji Ismail and Mahani Musa: op. cit., pp. 27-28.

(100) Molly N.N .lee: Education Reforms during the Mahatir Era: Globaltrends and U-Turns, in Bridget Wulsh: Reflections the Mahatir Years, Southeast Asia Studies Program, Malaysia, 2004, P. 446.

(*) من أمثلة هذه المعاهد: معهد المعلمين الاسلامى بسيلانجور، وهو معهد لإعداد المعلمين للتدريس بالمدارس العربية والإسلامية ، وتدريب خريجى الجامعات والكليات الإسلامية ،ومنحهم شهادة الدبلومة التربوى والمعاهد العليا للعلوم الدينية والعربية والمعاهد الدينية والعربية (الإعدادية والثانوية) وهى كثيرة بماليزيا تمنح الطلاب شهادة ثانوية تعادل الشهادة الثانوية الأزهرية، وهذا يمنحهم الحق فى استكمال دراساتهم فى الأزهر الشريف. (انظر سليمان بن إبراهيم بن عمر: الطرق الصوفية فى ماليزيا وأثرها على الدعوة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر، ١٩٩٦، ص٤٨).

(101) Abdul Rahman Haji Ismail and Mahani Musa: op. cit., p. 27.

(102) Study in Malaysia :International Student Guide to Studying and Living in Malaysia,Handbook,4th International Edition, (M) Sdn. Bhd. Selangor, February, 2004, p. 182.

(١٠٣) عبد الرزاق بن وان أحمد الهدوى : المرجع السابق ، بدون صفحة .

(١٠٤) عثمان بن الحاج طالب : الدعوة الإسلامية في ماليزيا المعاصرة ، تقييم للإمكانات والمشكلات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٢٢٢.

(105) International Islamic University Malaysia: Undergraduate Prospectus/ Catalogue 1994/1995 , pp. 6- 103 -105;

. عبد الرزاق وان الهدوى : المرجع السابق ، بدون صفحة .

(١٠٦) محضر نقاش أجرته الباحثة مع الدكتور: عادل هلال ، مدرس متفرغ ، كلية الآداب جامعة دمنهور، والذي عمل بالجامعة الإسلامية في ماليزيا لمدة ست سنوات من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٥ وشارك في أنشطتها وترجم برامجها إلى اللغة العربية وكان مؤسسًا لقسم التاريخ والحضارة بها بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٦.

(107) Study in Malaysia: International Student Guide to Studing and Living in Malaysia, op.cit, p. 182.

(١٠٨) نور عزيزى إسماعيل ، سامر مطلق عياصرة : تجربة جامعة العلوم الإسلامية ، المؤتمر العلمى العربى الثامن لرعاية الموهبين والمتفوقين ، الموهبة والإبداع منعطفات هامة فى حياة الشعوب ، المجلس العربى للموهبين والمتفوقين ، الجزء الثاني، الأردن ، ٢٠١١، ص١٨٩ ، ١٩١.

(*) وُلد السيد محمد نقيب بن علي بن عبدالله بن محسن العطاس فى سبتمبر ١٩٣٠ بولاية بوجور الواقعة بمحافظة رجوى الغربية بجمهورية أندونيسيا، حيث تنتمى أسرته إلى عائلة ذات أصول عربية عريقة ، تنتهي إلى السلاله العربية اليمنية، التي سافرت منذ زمن بعيد إلى جزر الملايو حتى استقرت بها، وفى الخامسة من عمره أرسله والده إلى ولاية جوهور الواقعة بماليزيا من أجل الدراسة فى إحدى المدارس المتميزة علمًا وثقافة تُسمى مدرسة نجي هينج منذ عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٠، ثم خاض مشواره العلمى حتى أصبح عالما له مؤهلات علمية كثيرة ، وأصبح قطبًا من أقطاب المفكرين المسلمين فى الحضارة والدراسات الإسلامية. (انظر: أسيف أحمد عرش المنير الأندونيسي: المرجع السابق، ص٢٧-٣٣).

(١٠٩) أسيف أحمد عرش الأندونيسى: المرجع نفسه ، ص٦٧.

(١١٠) أسيف أحمد عرش الاندونيسى: المرجع السابق ، ص ص٢١٠ ، ٢١١.

(111) Thangavelu Mari Mutha: Thangavelu Marimuthu: The Roul of the Private Sector in Higher Education in Malasia, in O. Johnson, R. Maclean ET (all), Teaching: Professionalization, Development and Leadership, Springer- B.V. 2008, pp. 273- 274.

(١١٢) هدى ميتكيس: التجربة التنموية في ماليزيا **:** مجموعة باحثين ، المرجع السابق ، ص٢٢٠.

(*) لم يُقصد بالخصخصة انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون قادرة على التخطيط لضمان سير المشروعات الرأسمالية فى إطار الأهداف القومية . ولقد طرح مهاتير محمد مصطلح ماليزيا المتحدة أو ماليزيا المندمجة فى الشراكة (**Malaysia Incorporated**) عام ١٩٨٣ ، وذلك لضرورة وجود تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق المصلحة الوطنية العليا فى البلاد. (انظر: محسن محمد صالح ، المرجع السابق، ص٧٣).

(113) Molly N.N .lee: op. cit., p. 445.

(114) Tan Ai Mei: Malaysian Private Higher Education (Globalisation, Privatisation, Transformation and Marketplaces), Published by Asean Academic Press, Printed and Bound in Malaysia, 2002, p 109

(115) Ibrahim Abu Shah (ET all): The Human Resource Perspective, Towards Achieving Vision 2020, ITM Shah Alam, 1999, p. 3.

(116) Tham Siew Yean ,Andrew Kam Jia Yi: Trade and Investment Linkages in Higher Education Services in Malaysia, Asia –Pacific Research and Training Netwark on Trade Working PaperSeries, No. 43, September 2007, p.7.

(117) Machi Sato: Education, Ethnicity and Economics, Higher Education Reforms in Malaysia (1957 -2003), op. cit., p. 80.

(١١٨) ماجدة علي صالح: المرجع السابق ص١٢٥ ؛

- Tan Ai Me: op. cit., p. 109-110.

(١١٩) ماجدة علي صالح: المرجع السابق، ص١٢٦.

(120) Anantha Raj A .Arokiasamy: The Impact of Globalization on Higher Education in Malaysia, 3May 2010, p. 3.